جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارة

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان

تقنيات التنبؤ بخطر عدم السداد ودورها في إدارة القروض المصرفية

دراسة حالة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –وكالة واد الزناتي–

إعداد الطلبة:

– عمايرية مريم

– دريسي اميرة

إشراف الأستاذ:

– جدي عبد الحليم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
– حجاج عبد الحكيم	أستاذ مساعد –أ–	رئيس
– جدي عبد الحليم	أستاذ محاضر–ب–	مؤطر
– كشيتي حسين	أستاذ مساعد –أ–	مناقش

السنة الجامعية: 2014–2015

يرفع الله منكم الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات

سورة المجادلة الآية 11

إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه

حديث شريف

كلمة شكر

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى، ومن لأثره اقتفى، وبهداه اهتدى محمد خير خاتم المرسلين الحبيب الأمين..

أولا نحمد لله سبحانه وتعالى

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته طيلة فترة الإشراف "جدي عبد الحليم "

لا ننسى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل

إلى كل من تمنى لنا الخير والنجاح.

.....مريم و أميرة

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى:

الى الوالدين الكريمين ابي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه والى امي اطال الله في عمرها(اميرة)

إلى الوالدين الكريمين أبي وأمي حفظهما الله وأطال في عمرهما .(مريم)

إلى جميع الإخوة والأخوات

إلى من تقاسم معنا هذا العمل

إلى بقية الاصدقاء

إلى كل من عرفتهم من قريب أو بعيد.

إلى كل هؤلاء

فهرس المحتويات

الترقيم	العنوان	الصفحة
	الإهداء والتشكرات	
	ملخص الدراسة	IV
	فهرس الجداول	X
	فهرس الأشكال	XI
	قائمة أهم المختصرات	XII
	مقدمة عامة	**[أ-و]**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقروض المصرفية والسياسة الإقراضية		**[34-7]**
1.1	**تمهيد**	**7**
2.1		**7**
1.2.1		7
2.2.1		9
3.2.1		10
4.2.1		11
1.4.2.1		11
2.4.2.1		12
3.1		**13**
1.3.1		13
1.1.3.1		13
.2.1.3.1		14
2.3.1		15
1.2.3.1		15
2.2.3.1		16
3.3.1		17
.1.3.3.1		**17**
.2.3.3.1		18
3.3.3.1		19
4.3.3.1		20
4.1		20

20		.1.4.1
20		1.1.4.1
23		2.1.4.1
25		2.4.1
25		1.2.4.1
28		.2.2.4.1
29		.3.2.4.1
31		3.4.1
31		.1.3.4.1
31		.2.3.4.1
32		.3.3.4.1
33		.4.3.4.1
34		**5.1**
[54-36]		
36		**1.2**
36		**2.2**
36		1.2.2
36		1.1.2.2
37		2.1.2.2
39		2.2.2
43		**3.2**
43		1.3.2
44		2.3.2
45		3.3.2
46		4.3.2
47		5.3.2
47		6.3.2
48		**4.2**
48		1.4.2
49		2.4.2
54		**5.2**
[78-56]		
		1.3

56		**2.3**
56		1.2.3
59		2.2.3
63		**3.3**
63		1.3.3
64		2.3.3
66		3.3.3
67		4.3.3.3
70		**4.3**
70		1.4.3
70		1.1.4.3
70		2.1.4.3
72		3.1.4.3
72		4.1.4.3
75		2.4.3
76		1.2.4.3
76		2.2.4.3
77		3.2.4.3
77		4.2.4.3
78		**5.3**
[99-80]		
80		**1.4**
80		**2.4**
80		1.2.4
80		2.2.4
80		3.2.4
81		4.2.4
81		5.2.4
81		6.2.4
81		7.2.4
81		8.2.4
82		9.2.4

3.4		82
1.3.4		82
2.3.4		**83**
3.3.4		85
4.4		92
1.4.4		93
2.4.4		94
3.4.4		95
4.4.4		97
5.4.4		98
6.4.4		98
5.4		99
	الخاتمة	**[102-101]**
	قائمة المراجع	**[109-104]**
	الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-4)	يوضح معلومات محاسبية خارج الميزانية	88
(2-4)	يوضح الميزانية المالية (جانب الأصول)	89
(3-4)	يوضح الميزانية المالية (جانب الخصوم)	90
(4-4)	الميزانية المختصرة لبنك البركة	91

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-4)	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	87
(2-4)	التمثيل البياني الذي يوضح تطور الارقام الهامةبين سنتي 2011/2010 لبنك البركة	

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	السورة	الآية	الصفحة
(1-1)	البقرة	﴿يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [الآية 276]	9
(2-1)	البقرة	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ | فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة الآية 278 – 279]	9
(3-1)	الأعراف	﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ الآية 96	10
(4-1)	البقرة	﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الآية 280	13
(5-1)	النساء،	﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلاَةِ﴾ الآية 101	20
(6-1)	المزمل	﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ الآية 20	20
(7-1)	البقرة	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ لأية 282	30
(8-1)	البقرة	: ﴿وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ الأية 275	30
(9-1)	الحديد	﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾الآية 11	32

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	عقد الاستصناع البنك صانع
2	عقد الاستصناع البنك مستصنع
3	عقد المرابحة
4	عقد تمويل بالمرابحة قصير المدى

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم مؤشرات قياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك	49
02	أوزان ترجيح المخاطر حسب فئات الأصول الواردة في الميزانية.	55
03	معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية	56
04	التصنيف باستعمال النموذج	69
05	يوضح توزيع عناصر العينة	80
06	يوضح تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير السن R_1	80
07	يوضح تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير عدد الأطفال R_3	81
08	يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير مجموع الدخل R_5	81
09	يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير مدة العمل في المؤسسة R_7	82
10	تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير الحالة العائلية R_2	82
11	يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير مدة القرض R_9	83
12	يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير مساحة السكن R_{11}	83
13	يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير عدد الغرف R_{12}	84
14	يمثل تحليل بالنسبة لمتغير استخدام القرض R_{14}	84
15	يمثل تحليل المخاطر بالنسبة لمتغير عدد الأقساط المدفوعة R_{15}	85
16	يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير نوع المهنة R_4	85
17	يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير قطاع النشاط R_6	86
18	يوضح تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير قيمة المسكن R_{13}	86
19	يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير أقساط الرهن R_{16}	87
20	يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير أقساط الرهن R_{16}	87
21	يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير مبلغ القرض R_8	88
22	يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير نوع السكن R_{10}	88
23	يبين المتغيرات المميزة	89
24	القيمة الذاتية ومعامل الارتباط القانوني.	89
25	اختبار لامدالويلكس.	90
26	قيم الشعاع السلمي للمتغيرات التمييزية.	90
27	معطيات العينة لحساب الحرجة.	91

28	نتائج دالة التنقيط على عينة الانشاء.	92
29	نتائج دالة التنقيط على عينة الاثبات.	93
30	نسبة التصنيف الصحيح والخاطئ لعينتي الإنشاء والإثبات.	94

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع مخاطر القروض المصرفية	37
02	الهيكل التنظيمي لولاية واد الزناتي	77

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	متغيرات الدراسة	104
02	قيم الشعاع السلمي للمتغيرات التمييزية	106
03	نتائج دالة التنقيط على عينة الإنشاء و الإثبات	106

المقدمة العامة:

في ظل التغيرات الإقتصادية والمالية التي شهدتها المؤسسات المالية كان لزاما على المصارف التعاون مع أعوان إقتصاديين وماليين يتميزون بالفاعلية وذلك لتحقيق مستويات أداء جيدة في محيط يتسم بالمنافسة الحادة، وذلك لا يتحقق إلا بتطبيق سياسة فعالة تهدف إلى جذب أكبر قدر ممكن من الودائع باعتبار أنها تشكل الموارد المالية الرئيسية للبنوك، وتضمن التسيير الجيد لها.

وتتبع البنوك في أداء وظيفتها التقليدية والمتمثلة في منح القروض، سياسة مرنة في سبيل تحقيق الأرباح وتعظيم حصيلة الفوائد، غير أنها تكون جد حذرة من مخاطر الدورية لا تنفصل عن القروض، فكل قرض يتضمن خطر عدم استرداد أصله وعوائده الدورية أو عدم استرداد أصله في تاريخ الإستحقاق المحدد، وأمام هذه الصعوبات فإن البنوك لا يمكن أن تمنح القروض لزبائنها دون الأخذ بعين الإعتبار العمليات اللازمة كي تتجنب التعرض لمثل هذه المخاطر.

ومن أجل التقليل من هذه المخاطر فقد اعتمدت البنوك عدة طرق منها الكلاسيكية حيث حاولت من خلالها استخراج النسب التي تسمح بتشخيص الحالة المالية للزبون ومدى قدرته على تسديد ديونه، ولقد ساعدتها كثيرا في تخفيض نسبة الخطر في منح القروض، إلا أنه ظهرت في سنوات الستينيات طريقة جديدة تسمى بطريقة التنقيط والتي تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقط الحرجة التي تمكن من الفصل بين قرار قبول طلب القرض وقرار رفضه.

الإشكالية:

على الرغم من أهمية القروض بالنسبة للبنك إلا أنها تشكل مصدر للمخاطر وهذا بسبب تعقد المحيط الخارجي وصعوبة التنبؤ بالمستقبل، لذلك يمكن القول أن معرفة المخاطر وإدارتها م العوامل الرئيسية لنجاح البنوك وتطورها وذلك بإتباع جملة من الإجراءات والسياسات انتهاج تقنية رشيدة لحصر تلك المخاطر في أضيق الحدود ومعالجتها في حال وقوعها.

وعلى ضوء ما سبق تتبلور إشكالية البحث في طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن لتقنيات التنبؤ بخطر عدم السداد الحد من خطر القروض المصرفية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –وكالة واد الزناتي– ؟

وتتدرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم القروض المصرفية؟ وما هي أنواعها والإجراءات المعتمدة في منحها؟
- ما المقصود بمخاطر القروض المصرية، وما هي أسس تحليلها وأدوات تسييرها؟
- هل يمكن إعتبار طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي كافي للتنبؤ بمخاطر القروض المصرفية؟

- **الفرضيات:**

للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية، وضعنا عدة فرضيات كمايلي:

- يتم تصنيف وتقييم مخاطر القروض المصرفية بالاعتماد على مجموعة من التقنيات هدفها تقليل هذه المخاطر.
- تعتبر الضمانات وسيلة ضرورية لمواجهة خطر عدم التسديد.
- تطبيق طريقة التنقيط يسمح للبنوك بتقدير مخاطر القروض مسبقا وبناءا على ذلك يتخذ قرار القبول أو الرفض.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية الدراسة في أنها جاءت لمعالجة مخاطر القروض المصرية ومدى قدرة صندوق التوفير والاحتياط على التحكم في هذه المخاطر باستخدام القرض التنقيطي كمصدر مهم في تطوير النشاط الاقتصادي.

- **المناهج المتبعة:**

- المنهج التاريخي: حيث تم من خلاله التعرض إلأى نشأة القروض المصرفية، والتطور التاريخي لإدارة المخاطر، وكذلك التطور التاريخي لطريقة التنقيط، والتطور التاريخي لبنك التوفير والاحتياط.
- المنهج الوصفي: من خلال وص الخطوات التي يتبعها البنك في منح الإئتمان.
- المنهج التحليلي: من خلال تحليل المركز المالي للزبائن محل الدراسة لإستخدامها في تقدير مخاطر القروض الممنوحة باستخدام طريقة التنقيط.

- **أهداف البحث:**

تتمثل أهداف موضوع الدراسة في مايلي:

- الدور الأساسي للقروض في تنمية نشاط البنوك.
- أهمية القروض بالنسبة للأفراد والمؤسسات في تمويل أنشطتهم.
- المخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة لعلاقتها مع الأفراد والمؤسسات والتي تؤدي إلى تحويل القروض الممنوحة إلى قروض معدومة.
- ظهور طريقة التنقيط كأسلوب للتنبؤ بتعثر القروض.
- إبراز المخاطر التي تنجم عن القروض وكيفية تغطيتها والحد منها.
- توضيح ضرورة القيام بدراسة حول ملف القرض ومتابعته نظرا لأهميتها خاصة فيما يتعلق بتحليل المركز المالي للعميل.
- محاولة بناء نموذج يستعين به البنك في تقدير مخاطر القروض والحد منها.

- **محتوى البحث:**

استنادا على ما سبق قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول، فصلان نظريان وفصل تطبيقي:

الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للقروض المصرفية والسياسة الإقتراضية يحتوي على ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان: عموميات حول القروض المصرفية، المبحث الثاني بعنوان: أساليب وإجراءات تقديم القروض المصرفية. أما المبحث الثالث: عموميات حول السياسة الإقتراضية.

الفصل الثاني بعنوان: مخاطر القروض المصرفية، يحتوي على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: ماهية مخاطر القروض المصرفية، المبحث الثاني: تحليل مخاطر القروض المصرفية وأدوات تسييرها، المبحث الثالث: إدارة مخاطر القروض المصرفية.

الفصل الثالث بعنوان: تطبيق تقنية القرض التنقيط على عينة من الصندوق للتوفير والاحتياط CNEP يحتوي على ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان: الإطار المفاهيمي للقرض التنقيطي وتقنية التنقيط، المبحث الثاني بعنوان: نظرة عامة حول صندوق التوفير والاحتياط –وكالة واد الزناتي– أما المبحث الثالث كان بعنوان: وصف عينة الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للقروض المصرفية والسياسة الإقراضية

تمهيد:

تعتبر عملية الإقراض للعملاء الخدمة الأساسية التي تقدمها البنوك والمصدر الأول للربح، ولكن هذا الأخير يكون دائما مهدد وذلك أن عملية الإقراض تكون محفوفة بعدة مخاطر، حيث تعتبر هذه الأخيرة صميم النشاط البنكي لكون طبيعة نشاطه تشوبه المخاطر هي اليوم أكثر مما كانت عليه سابقا وهذا لأن البنوك لا زالت تمارس نفس الأنشطة، رغم التطورات والتحولات العميقة من عشرات السنين، كما أن الخطر لا ينشأ فقط من عمليات الإقراض ، ولكن مجمل الأنشطة البنكية الأخرى.

ونظرا لأهمية الموضوع خصصنا هذا الفصل لدراسة :

- عموميات حول القروض المصرفية
- أساليب وإجراءات تقديم القروض المصرفية
- السياسة الإقراضية للبنك

المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية:

يعتبر الإقراض أو منح الائتمان إحدى الوظائف الكلاسيكية للبنوك، بل وهي أهم وظيفة بالنسبة لها، فرغم قيامها بالعديد من الأنشطة المالية وتقديم الخدمات على نطاق واسع للعملاء ألا أن الإقراض المباشر هو الوظيفة الأساسية التي تقوم بها.

المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية:

اختلفت آراء المفكرين والكتاب الاقتصاديين لتعريف القروض المصرفية هناك من عرف القروض المصرفية على أنها: الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف، وهذا تكون القروض عبارة عن مبلغ محدد من المال متفق عليه ويضعه البنك تحت تصرف العميل مقابل تعهد بصدر من البنك بناءا على طلب للعميل لصالح المستفيد كما هو الحال في خطاب الضمان [1].

كما تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف الدفعة الواحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد دون أية خسائر [2].

أما المشرع الجزائري فقد عرف القرض من خلال المادة 65 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 بأنه:" كل عمل لقاء عوض، يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان" [3].

من خلال التعاريف السابقة نجد أن القروض المصرفية : هي تلك الخدمات المقدمة العملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد الأموال وفوائدها.

والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العمولات بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسارة وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات ، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية.

---

(1): صلاح الدين حسين السيسي، **إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية**، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت،ط1، 1998،ص 111.

(2): عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة،2000، ص 103.

(3): شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة, ص90.

المطلب الثاني: أهمية القروض المصرفية وخصائصها:

تحتل القروض المصرفية أهمية بالغة في كونها تمثل جانبا هاما في وظائف البنوك التجارية، كما تميز القروض المصرفية بمجموعة من الخصائص سنتطرق لها في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية القروض المصرفية: يمكن النظر لأهمية الائتمان المصرفي من زاويتين، الأولى وفقا لوجهة نظر البنك التجاري ذاته والثانية لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي، فمن وجهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى لتحقيقها، ومن جانب آخر فإن للائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني ويتمثل في [1]:

- قيام التسهيلات الائتمانية بدور هام في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية.
- تأثير حجم التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية الهامة، فالمبالغة في حجم الائتمان قد يؤدي إلى آثار تضخم ضارة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك يجب أن يكون الائتمان متوازيا وملبيا للاحتياجات التنموية الفعلية للاقتصاد القومي.

لذلك تحاول الدولة أن تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال البنك المركزي ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة إدارات الائتمان بالمصارف التجارية، حيث أن قرار الائتمان يجب ألا يخرج عن السياسة الائتمانية للمصرف.

- مويل خطة التنمية الاقتصادية القومية حيث يكون التمويل لغرض محدد ومواكب لسياسة الدولية وذلك بتوفير الأموال اللازمة لقطاعي الزراعة والصناعة لما لهذين القطاعين من دور حيوي في توفير احتياجات المجتمع ورفع معدل نمو للصادرات و الحد من الاستيراد بالإضافة إلى تمويل التجار بما يتناسب مع مراكزهم المالية وبالشكل الذي يمكنهم من تنمية أنشطتهم بسهولة وتجنب التعرض للأزمات المالية أو الاختناقات.
- تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد أو التصدير.

(1): فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، بدون طبعة، 2000،ص 123.

- دون الائتمان المصرفي لا تتحقق فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية [1].

الفرع الثاني: خصائص القروض المصرفية: تتضمن عملية منح القروض بعض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات وتنجم عنها عدة أخطار، ولهذا تعتمد على مجموعة من الشروط التي نوجزها فيما يلي [2]:

أولا: قيمة القرض: وتتحدد حسب الجهة التي تمنحه وكذلك حسب نوع القرض.

ثانيا: مدة القرض: وتختلف مدة القرض باختلاف العمليات الممولة.

ثالثا: معدل الفائدة: يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي تمنحه، كما يسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الاستحقاق إلى نهاية المدة.

رابعا: الضمانات: وتكون إما عينية أو شخصية كل منهما تنقسم إلى أنواع.

خامسا: طريقة السداد: وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها:

1- برنامج بأسعار فائدة ثابتة فالمقرض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة وأقساط القرض الأصلي بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.

2- برنامج بأسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق، فيمكنها أن ترتفع أو تنخفض حسب المؤشرات التي اعتمدت في تحديدها.

3- تسديد القروض على مرحلتين، حيث يتم تسديد جزءا هاما دفعة باستعمال سعر فائدة ثابت خلال الفترة المتفق عليها، والجزء الآخر يتم دفعة باستعمال سعر فائدة متغير.

4- برنامج تسديد فيه القروض تدريجيا، هذا النوع يلاءم الأشخاص الذين يرغبون في تسديد مستحقاتهم بمعدل أكبر في المستقبل.

سادسا: طريقة صرف القرض واستهلاكه: ونجد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة أو على دفعات وكيف تتم حساب الفائدة المستحقة، هل على المبلغ كله أم على المبلغ المسحوب فقط.

سابعا: الهدف من القرض: ينبغي تحديد الهدف من القرض، هل هو لتمويل مشروع استثماري أم نشاط استغلالي أو زراعي .... إلخ.

ثامنا: فترة السماح: وتتمثل في الفترة التي يسمح فيها العميل بعدم تسديد أقساط الدين.

(1): حمزة محمود الزبيري، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2002، ص 29.

(2): شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره ،ص 28.

المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية ومصادرها:

نتطرق في هذا المطلب إلى أنواع ومصادر القروض المصرفية وهي كالتالي:

الفرع الأول: أنواع القروض المصرفية: تتمثل أنواع القروض في قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال، قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار، وكذا قروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية وهي كالتالي [1]:

أولا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: إن القروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاط قصيرة من حيث المدة الزمنية ولا تتعدى في الغالب ثمانية عشر (18) شهرا، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة، وذلك حسب طبيعة النشاط ذاته أو حسب الطبيعة المالية للمؤسسة أو الغاية من القروض، وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا، وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات وقدرها على تحصيل ديونها من الغير، ويمكننا بصفة إجمالية أن نصف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين القروض الخاصة، القروض العامة، إضافة إلى القروض بالإلزام وقروض الأفراد.

1- القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لأصل بعينه وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض في ما يلي [1]:

-1-1- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإرادات عن النفقات ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا، حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بنشاطات مختلفة، فيقوم البنك فيها بتقديم هذا النوع من القروض وينبغي على البنك أن يتابع عن قرب استعمال هذه القروض من طرف الزبون.

-2-2- المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس مال العامل ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة ويستعمل المكشوف لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق كانخفاض سلعة معينة أو لتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة. ونظرا لمبلغ القرض ومدته وكذلك

(1): مصطفى رشدي شيخة، **نقود ومصارف والائتمان**، الاسكندرية، دون طبعة، 1999، ص ص، 115-116.

النشاط التي يقدم من أجل تمويلها فهناك خطر حقيقي يمكن أن يتعرض له البنك ويتمثل هذا الخطر في تجميد أموال في فترة معينة وهو ما يؤثر على السيول ومقدرته على القيام بعمليات قرض أخرى، وأمام كل هذه الصعوبات يجد البنك نفسه مضطرا إلى القيام لدراسة جيدة عند قيامه بمنح القرض تمكنه إلى حد كبير من استزاد القرض في الوقت المناسب ولتقليل من مخاطر التجميد.

1-3- قرض الموسم: هو نوع خاص من القروض المصرفية وينشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه فكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منظمة وغير ممتدة على طول دورة الأشغال بل إن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة ولكن قبل الإقدام على منح هذا النوع من القروض فإن الزبون مطالب بأن يقوم البنك بوضع مخطط لتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعاداته على أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم القرض ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقا لمخطط الاستهلاك.

1-4- قروض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل العملية المالية في غالب تحقيقها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل، ولكن هناك فقط أسباب معينة أخرت لتحقيقها.

2- القروض الخاصة: هذه القروض غير موجهة لتمويل الأموال المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، ونتعرض في هذا المجال إلى دراسة ثلاثة أنواع من القروض الخاصة[1]:

2-1- التسبيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغا إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها وقد أثبت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل الموارد الأساسية، ويستعمل في الجزائر لتمويل السلع المصنعة والنصف المصنعة.

2-2- تسبيقات على الصفقات العمومية: هي عبارة عن اتفاقيات للشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات)، أو الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث

(1): محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص349.

أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية: ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية.

- منح كفالات لصالح المقاولين: تمنح هذه الكافلات من طرف البنك للمكتتبين في الصفقة، وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية (المشروع)، وتمنح عادة هذه الكافلات لمواجهة أربع حالات ممكنة: كفالة الدخول إلى المناقصة، كفالة التنفيذ، كفالة اقتطاع الضمان، كفالة التسبيق.
- منح قروض فعلية توجد ثلاثة أنواع من القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك لتمويل الصفقات العمومية وهي قروض التمويل المسبق. التسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة– تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة.

-2-3- الخصم التجاري: هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائينة إلى غاية هذا التاريخ فالبنك يقوم إذن بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم، ويطبق هذا المعدل على مدة الانتظار أي مدة القرض، وهي عبارة عن الفترة التي تفصل بين تقديم الورقة للخصم وتاريخ الاستحقاق.

3- القروض بالالتزام: القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من البنك للزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي هنا البنك لا يعطي نقود ولكن ثقة فقط، ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته، وفي هذا النوع من القروض يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية وهي[1]:

-3-1- الضمان الاحتياطي: هو عبارة عن التزام يمنحه شخص يكون في العادة يكون بنك، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية، وعليه فإن الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

(1): مصطفى رشدي شيخة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 120-122.

-3-2- الكفالة: هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك، يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق زبونه في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقاته مع الجمارك وإدارة الضرائب وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.

-3-3- القبول: في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بالتسديد للدائن وليس لزبونه، ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض:

- القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم الضمانات.
- القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.
- القبول الممنوح للزبون من أجل مساعدته للحصول على مساعدة الخزينة.
- القبول المقدم للتجارة الخارجية.

4-القروض المقدمة للأفراد: بإمكان البنك أن يمنح قروض من نوع آخر هي ذات طابع شخصي بشكل عام، وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد (الزبائن)، ومن بين هذه القروض: بطاقات القرض. والقروض المقدمة عادة للأشخاص ذوي الدخول الثابتة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من القروض لا يزال في بدايته في الجزائر، ولم تستطع البنوك بعد أن تطور استعمال هذا النوع من القروض لكي يرقى إلى درجة الممارسة التقليدية الشاملة.

ثانيا: القروض المقدمة لتمويل نشاطات الاستثمار: تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها ومدتها وطبيعتها ولذلك فإن العمليات تتطلب إشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتلاءم هذه المميزات العامة. فنشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل إنتاج ومعداته وإما عقارات وعليه فالاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائدا أكبر في المستقبل ويعتبر تحقيق الأرباح من وراء هذا الاستثمار من الضمانات الأساسية التي تسهل عملية التسديد، فيما بعد، وعندما تقوم المؤسسة بالاستثمار فهي بذلك تتخذ قرارا يمكن أن يرهن مستقبلها إذا لم يكن صائبا، وعليه تتطلب هذه العملية القيام بدراسات معمقة للمشروع حتى يمكنها من التقليص من احتمالات عدم التأكد، وبالتالي التقليص من المخاطر الناجمة عن الاستثمار وتأثيراتها على وضع المؤسسة ووضع البنك الممول للعملية.

ويشمل هذا النوع كلا من القروض المتوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل وتستعمل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية، أي الأصول الثابتة ووسائل العمل داخل المؤسسة [1]:

(1):http://univ-sba-7olm.org/t5863-topic, 18/12/2014, 14:30.

1- عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات: تتم في هذا الصدد التمييز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات [1]:

-1-1- القروض متوسطة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرضا لخطر تجميد الأموال ناهيك عن الأخطار الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، يتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى والإصدار، والقروض غير قابلة للتعبئة:

- القروض القابلة للتعبئة: ونعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنبه إلى حد الوقوع في أزمة نقص السيولة.

- القروض غير القابلة للتعبئة: وتعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر وليس للبنك أي طريقة لتفاديها. إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد ولذلك على البنك في هذه الحالة من القروض أن يحسن دراسة القروض وأن يحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته.

-1-2- القروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمارات وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات ويمكن أن تمد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات كالأراضي والمباني بمختلف استعمالاتها المهنية.

(1): حمزة محمود الزبيدي – مرجع سبق ذكره ، ص 95.

إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف درجة هذه المخاطر ، ومن بين الخيارات المتاحة لها في هذا المجال، تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

ورغم كل تلك المصائب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل الاستثمارات ولكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصائب هذه الأنواع من القروض وتدخل طرق الائتمان الإيجاري في هذا التطور العام لفكرة التمويل.

2- القرض الإيجاري: لا شك أن طرق التمويل الكلاسيكي للاستثمارات تشكل عبئا على المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالعبء المالي وطريقة تحمله ولذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية. ويعتبر القرض الإيجاري فكرة حديثة التجديد في طرق التمويل، وإن كانت هذه الطريقة لا زالت تحتفظ بفكرة القرض، فإنها قد أدخلت تبدلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقترضة والمؤسسة المقرضة ورغم حداثة هذه الطريقة فإنها تسجل توسعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها له [1].

ثالثا: القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية: ينصب التمويل المتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية على تمويل تلك العمليات التي تفوق في الغادة 18 شهرا وهناك العديد من التقنيات التي تستعمل في هذا المجال والهدف منها جميعا هو توفير وسائل التمويل الضرورية التي سمح

بتسهيل وتطور التجارة الخارجية وتحاول الأنظمة البنكية المختلفة أن تنوع من وسائل تدخلها حسب الظروف السائدة وطبيعة العمليات التي يراد تمويلها وكذلك الدول التي تحاول أن تربط معها علاقات اقتصادية حيث تحاول أن تنشط هذه العلاقات وتدعمها وعلى العموم يمكننا أن نصنف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال إلي أربعة أدوات هي[2]:

1- قرض المشتري وقرض المورد : قرض المشتري هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر ويمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه ومن الملاحظ أن كلا الطرفين يستفيدان من هذا النوع من القروض حيث يستفيد المورد من تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه الآني للبضائع كما يستفيد المصدر من تدخل

(1): طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 66 – 80.

(2): طلعت أسعد عبد الحميد، **إدارة البنوك الشاملة**، مكتبات مؤسسات الأهرام، القاهرة، مصر، دون طبعة، 1998، ص 131.

هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد لمبلغ الصفقة.

ويختلف قرض المورد عن قرض المشتري في وجهين على الأقل فإذا كان قرض المشتري يمنح للمستورد بواسطة من المصدر فإن قرض المورد يمنح للمصدر بعدما منح هذا الأخير مهلة للمستورد أما الوجه الثاني للاختلاف وهو المهم فيتمثل في أن قرض المشتري كما سبق ذكره يتطلب إبرام عقدين في حين أن قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد يتضمن بالإضافة إلى الجانب التجاري للصفقة شروط وطرق تمويلها وهذا ما يعني أنه يتضمن العقد المالي أيضا بالإضافة إلى ذلك فإن قرض المورد يتطلب قبول المستورد الكمبيالة قابلة للخصم وإعادة الخصم لدى الهيئات المالية المختصة حسب الطرق والإجراءات المعمول بها في كل دولة.

2- القرض الجزافي والقرض الإيجاري الدولي

- يمكن تعريف القرض الجزافي (التمويل الجزافي) على أنه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن وعملية التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات.

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن التمويل الجزافي يظهر خاصيتين أساسيتين وتتمثل الأولى في أن هذه القروض تمنح لتمويل عمليات الصادرات ولكن لفترات متوسطة والثانية هي أن هذا النوع من الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة (أي ممتلكو هذا الدين) وذلك مهما كان السبب[1].

- القرض الإيجاري الدولي هو عبارة آلية لتمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية ويتمثل مضمون هذه العملية في قيام المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسات متخصصة أجنبية التي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد إيجاري وتنفيذه ، ويتضمن هذا العقد في الواقع نفس فلسفة القرض الإيجاري الوطني ونفس آليات الأداء مع فارق يتمثل في أن العمليات تتم بين مقيمين وغير مقيمين وهي في الحقيقة نفس التفرقة التي اعتمدها التنظيم الجزائري في هذا المجال.

وبهذه الطريقة فإن المصدر سوف يستفيد من التسوية المالية الفورية وبعملية في حين أن المستورد يستفيد من المزايا التي يقدمها عقد القرض الإيجاري وخاصة عدم التسديد الفوري لمبلغ الصفقة الذي يكون عادة كبيرا.

الفرع الثاني: مصادر القروض المصرفية: تتمثل مصادر القروض فيما يلي [2]:

أولا: الودائع: تعتبر الودائع من مصادر البنوك وهي تمويل النشاطات الجارية للبنوك.

(1): بدوزي عدلي ناشر ، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت طبعة أولى ، 2005 ، ص 160.

(2):http://www.djelfa.info/vb/shauthread.php?t=230669, la date 07-01-2015 , 20 :45.

ثانيا: الورقة البنكية: انتقلت الورقة البنكية من الورق المتحول إلى ورق نقدي غير متحول الذي هو نوع من النقود أي قيمتها تعتمد على الثقة التي توضع فيها الورقة البنكية وأصبحت وسيلة القرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم، ثم تسدد في أجل الاستحقاق

ثالثا: الحساب البنكي: إن العلاقة بين الزبون والبنك تكون مدونة في وثيقة كشف العمليات ولها قسمان، أحدها لدفعات والآخر لسحوبات وهذا ما يسمى بالحاسب، بعد كل عملية تقارب بين مجموع الجانب الدائن ومجموع المدين، الفرق بينهما بالرصيد يمكن أن يكون دائنا أو مدينا.

رابعا: السوق النقدية والمالية: تهدف هذه الأسواق إلى إجراء تفاوضات حول القروض ، تتم هذه المفاوضات بتقديم الزبون طلب يحدد فيه مقدار القرض الذي يريده، وبعد مدة يتلقى هذا الأخير إشعارا بقبول أو عدم قبول طلبه، والسوق النقدية تتفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل وهذه الأخيرة مفروضة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خمس سنوات.

المبحث الثاني: أساليب واجراءات تقديم القروض المصرفية:

تعمل البنوك بشكل الوساطة المالية، فالأموال التي تجهزها للائتمان ما هي إلا أموال المودعين من الأفراد وشركات الأعمال، لذلك فإن إدارة البنك تضع إطار بإلزام إدارة الائتمان بالاسترشاد به عندما يتقدم العميل بطلب القرض مما يمنع أي انحراف أو إرباك في منح القرض.

المطلب الأول: معايير منح القروض المصرفية:

يمكن حصر أهم المعايير المعتمدة عليها من قبل البنوك في منح الائتمان أو القروض في النماذج الثلاثة التالية [1]:

الفرع الأول: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ:'5CS': تسعى الإدارة قبل اتخاذ القرار الائتماني إلى الإحاطة بالمخاطر التي يستعرض لها عند منح الائتمان، وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر، ونشير إلى أن هذه المخاطر هي وليدة عدة عوامل تشترك جميعا في تحديد حجم المخاطر التي تتعرض إدارة الائتمان، إلا أن العامل الجوهري ناتج عن رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض وفوائد أو عدم قدرته على تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض، لذلك أصبحت من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وعند تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به، من خلال تحليل مجموعة من المعايير المعروفة بنظام: '5CS وهي اختصار للكلمات capacity, character, capital, collateral, condition, التالي:

أولا: القدرة على الاستدانة: وجدت البنوك لتلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية المتعددة، وأحد أهم تلك الخدمات وأخطرها هي منح الائتمان ويعطي القانون للعميل الحق في الحصول على الائتمان في البنك التجاري حق آخر يمنح الائتمان أو رفض طلب العميل.

ثانيا: شخصية العميل: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية، الأولى في القرار الائتماني وهي الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، والمقصود بشخصية العميل سلوكاته، والسلوكية هنا تحدد مدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك، أما شخصية العميل كشركة أعمال فنقصد بها الإدارة التي تجسد مدى الشركة على الوفاء، بما عليها من التزامات اتجاه البنوك من خلال قدرة إدارتها على إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف.

ثالثا: رأس المال: يقصد برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو أصول منقولة مثل: أسهم وسندات وأملاك أخرى غير منقولة، وبالتالي فإن رأس مال العميل يشمل جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يملكها مطروحا منها المطلوبات التي بذمته ويلاحظ هنا التركيز على الملكية، فلذلك فإن المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب هذا

(1): حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-197.

العنصر يسمى بمخاطر الملكية، وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني أنه كلما كان رأس مال العميل يمثل قوته المالية وهو أيضا الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل في تسديد ما عليه من التزامات.

رابعا: الضمان: يأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية من مخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنك عندما تتخذ القرار بمنح الائتمان، ولذلك زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق البنك، ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي العميل لتوثيق الائتمان المصرفي، فالضمان هو خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن السداد حتى يستطيع البنك تحصيل حقوقه، لذلك عند تحديد الضمان يجب مراعاة ما يلي:

- تكون ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة ، وليس محل نزاع.
- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.
- تكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك، بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد، وبذلك تضمن إدارة البنك الأسبقية في تحصيل قروضها.

خامسا: المناخ العام: تنظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام كمعيار في منح القروض على أنه يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل وكذلك الظروف البيئية المحيطة به، ويشمل جميع المتغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع، وبهذا التحديد فإنه من المؤكد أن لهذا المعيار أثر في صياغة القرار الائتماني

الفرع الثاني: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب ('5PS): تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف بـ ('5PS) وهي اختصار للكلمات التالية: people، purpose، payment، protection، prospective، وتحتوي هذه المعايير على [1]:

أولا: العميل: تتمثل الخطوة الأولى في عملية اتخاذ القرار الائتماني ، في مقابلة العميل ويتوقف نجاح هذه المقابلة على ما تتمتع إدارة الائتمان أو الشخص المسئول عن اتخاذ القرار بالقدرة على رسم صورة متكاملة عن العميل ، ومن خلال هذه المقابلة يتم تحديد كل المعلومات والبيانات التي ترغب فيها عن العميل.

ثانيا: الغرض من الائتمان: من خلال هذا المعيار تتوصل إدارة البنك إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عند القدر من التحقق ورفض الطلب، والغرض من الائتمان هو تحديد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها والتي

(1): زياد العلواني، **النقود والمصارف**، منشورات جامعة حلب، سوريا ، دون طبعة،1995 ، ص ص 36 – 37.

تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان، فإذا كان الغرض من الائتمان يتعارض مع سياسة البنك، ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان في البنك أن تعتذر للعميل برفض الطلب لتعارض طلبه مع سياسة البنك.

ثالثا: القدرة على السداد: يتمثل اختيار القرار الائتماني السليم في حصول التسديد في الموعد المتفق عليه ، ويتم ذلك عن طريق تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل ، والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته في التسديد فمن المؤكد أن هذه التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرض إلى حالة العسر المالي أم لا.

رابعا: الحماية: وذلك من خلال تقييم الضمانات والكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، ونقصد بقابلية التسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة.

خامسا: النظرة المستقبلية: ومضمون هذه الركيزة هو استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كافة الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل، لذلك تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام، معدلات الفائدة ... إلخ.

الفرع الثالث: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PRISM: يعتبر منهج (PRISM) أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني، وهو اختصار لـ: prospective، repayment، و intention of purpose، safeguards، management، تتمثل هذه المعايير فيما يلي [1]:

أولا: التصور: يقصد به الإطاحة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الأداة كذلك هي القدرة في دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل، والتي من شأنها تحسين الأداء باعتباره الهدف الذي تدور حوله كل القرارات.

ثانيا: القدرة على السداد: ومضمون هذا المعيار هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض وفائدته في الموعد، وكذلك تولي إدارة الائتمان اهتماما خاصا بنوع مصادر التسديد سواء الداخلية أو الخارجية التي يلجأ إليها العميل للتسديد، وما يهم البنك هو الوسائل الداخلية لأنها تساعد العميل على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات، وذلك من خلال قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية.

ثالثا: الغاية من الائتمان: مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم، والتي تشكل أساسا لدراسة هذا الغرض لأن آخر ما تفكر فيه إدارة البنك هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

(1): حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 155 – 158.

رابعا: الضمانات: يتمثل هذا المعيار في تحديد الضمانات التي يقدمها العميل للبنك لضمان استرجاع الائتمان ومواجهة عدم القدرة على التسديد، وتكون هذه الضمانات داخلية (المركز المالي للعميل) أو خارجية (ضمانات عينية، كفالات شخصية) بالإضافة إلى شروط عقد الائتمان لضمان السداد.

خامسا الإدارة: تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل لإدارة العميل، ومضمون الفعل الإداري يشمل:

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.
- استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام.
- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

المطلب الثاني: محددات الطلب على القروض المصرفية:

هناك عدة محددات تحدد الطلب على القروض من نظر وجهة كل الوحدة الاقتصادية سواء كان الطلب فردي، طلب مشروعات، قطاع أعمال عام وخاص، طلب حكومي ، وفي مقدمة هذه المحددات نجد [1]:

الفرع الأول: مجموعة المحددات الموضوعية: وهي تتمثل في تلك المتغيرات التي يكون لها تأثير مباشر على القروض المصرفية بصفة خاصة، وعلى الأموال المصرفية بصفة عامة بغض النظر عن باقي المحددات الشخصية، وتتجسد هذه المحددات الموضوعية فيما يلي:

1- **سعر الفائدة:** هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على القروض، حيث أن زيادة سعر الفائدة يقلل الطلب على القروض.
2- **أسعار الفائدة على بدائل الائتمان المصرفي.**
3- **مجموعة العوامل الشخصية والاعتبارية:** وهي تلك المتعلقة بالشخص نفسه أو المنشأة ويتمثل في:

-3-1-السلوك الاستهلاكي بالنسبة للمقرض.

-3-2-دوافع هذا السلوك.

-3-3-لدوافع النفسية للاستثمار.

-3-4-لرغبة في الاستثمار ومقدرته عليه.

(1): محمد كمال خليل حمزاوي ، **اقتصاديات الائتمان المصرفي** ، منشأة المعارف للنشر ، مصر ، الطبعة الأولى، 2000 ، ص 99.

الفرع الثاني: مجموعة المحددات المرفقية: وهي تلك المرتبطة بمدى تطور وتنظيم أطراف التعامل مع المؤسسات في السوق النقدية، والائتمانية والمتوافقة على مدى انتشار العادة المصرفية، وتوجد العديد من العوامل التي تؤثر على حجم الطلب على الائتمان المصرفي وهي:

أولا: السياسات الاقتصادية: يتأثر الطلب على القروض بأدوات السياسة الاقتصادية العامة المختلفة وهي:

- السياسة السعرية العامة.
- السياسة الإنفاقية والإقراضية
- سياسة الدعم الحكومي للنشاط الخاص خارج البلد.

ثانيا: الظروف الاقتصادية السائدة سواء كانت محلية أو دولية: ينجم عن حالات الرواج والانتعاش زيادة الطلب على الائتمان المصرفي حيث تزيد الحاجة إلى السيولة لتغطية العديد من التعثرات التمويلية والتي تنتج عن كمية الاستثمارات الهائلة في المجتمع.

الفرع الثالث: مجموعة المحددات الاعتبارية: وتتمثل فيما يلي [1]:

- الرغبة والقدرة على الادخار سواء للأفراد أو المشروعات والأذواق بالنسبة للأفراد خاصة، وهذا يؤدي إلى الحد من الطلب على الائتمان.
- الأفراد يفضلون سلع وخدمات استهلاكية وهي من أهم محددات الادخار الفردي ولها تأثير مباشر على طلب الفرد على الأموال للوفاء بالتزاماته.

الفرع الرابع : مجموعة المحددات الأخرى: وتتمثل في سياسة سعر الصرف المتبعة، ففي حالة أسعار الصرف الثابتة والعملة المحلية ضعيفة، هذا يجبر الحكومة على تخفيض أسعار العملة الوطنية ومنه زيادة أسعار الفائدة المحلية وهذا يؤدي إلى تخفيض الطلب على الائتمان.

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض المصرفية:

تمر عملية منح القروض المصرفية بعدة إجراءات وهي كالتالي:

الفرع الأول: دراسة طلبات القروض: يتقدم العميل بطلب للحصول على الائتمان وفقا لنموذج معد من قبل البنك ويحدد فيه الغرض من القروض وفترتها وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل ، للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب القروض أو حتى القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي إدارة الائتمان إلى مقر

(1): محمد كمال خليل حمزاوي, مرجع سبق ذكره, ص 134.

العميل، وقد تتم دراسة متغيرات هذه المرحلة كالتالي [1]:

أولا: الغرض من القروض: وفيها يبين الزبون الهدف المراد تحقيقه بواسطة القروض والذي يجب أن يتماشى مع نشاطات البنك وسياسته الإقراضية.

ثانيا: مبلغ القرض: على الزبون تحديد احتياجاته الفعلية بدقة والتي تتناسب مع حجم المشروع.

ثالثا: مدة القرض: يحددها البنك والتي تكون مناسبة مع نهاية الدورة التشغيلية أو التجارية أو التسويقية لنشاط الزبون وهذا لتجنب مخاطر عدم الدفع أو السيولة.

رابعا: كيفية السداد: وهناك طرق عديدة وهي: مرة واحدة، عدة أقساط، جزء على أقساط والباقي في مرة واحدة.

خامسا: مصادر السداد: على الزبون أن يبين ما هو المصدر الذي يعتمد عليه في تحديد قيمة القرض والذي يتعين أن يكون من إيرادات النشاط الذي يمارسه إلا أنه يمكن أن نفرق بين ثلاثة مصادر للسداد وهي:

- التحويل.
- زيادة رأس المال أو حجز الأرباح أو جزء من الدخل المتوقع لهذا الغرض.
- الاقتراض من مصادر أخرى.

الفرع الثاني: تحليل المركز المالي للزبون: يتم تحليل المركز المالي للزبون (المقترض) من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر ، وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للزبون القيام بدراسة بعض النسب والمعدلات : كنسب السيولة نسب الربحية نسب النشاط والمديونية [2].

الفرع الثالث: مصادر الاستعلامات حول المقترض: هناك عدة مصادر يلجأ إليها البنك للاستعلام حول المقترض بهدف التأكد من نيته السليمة في التسديد لقيمة القرض وهي [3]:

أولا: مصادر داخل البنك: ويتعلق الأمر هناك بالعملاء الذين سبق لهم التعامل مع البنك أو الذين لا زالوا يتعاملون معه أو حتى الذين سبق لهم وأن تعاملوا معه ثم نقلوا نشاطاهم المصرفي إلى بنوك أخرى، فأي بنك يجب أن تتوفر لديه مجموعة من السجلات والإحصائيات عن المودعين والمقترضين والتي تساعده في الكشف عن التعاملات السابقة لطالب القرض، ومدى أرصدته الحالية، وفي حالة عدم توفر البيانات في سجلات الفرع للبنك يطلب من المركز الرئيسي تزويده بها، إذا كان سبق له التعامل مع البنك.

(1): حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 205.

(2): عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، دون طبعة، 1993، ص 164.

(3): أحمد غنيم، **صناعة القرار الائتماني في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك**، مطبعة المستقبل، الطبعة الثانية، 1998، ص 123.

ثانيا: مصادر يتقدم بها العميل: تعتبر مقابلة العميل ومناقشته حول طلب الحصول على القرض ذات أهمية بالغة، إذ تساعد الإدارة على التعرف على بيانات تمكنها من تقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان وهذه المناقشات تعتمد على حد كبير على ما يتمتع به الباحث عن الائتمان من لباقة وذكاء، وقد يطلب من العميل خلال إجراء المقابلة تزويد البنك بمعلومات إضافية قبل البحث في طلبه.

ثالثا: مصادر خارجية: يمكن للبنك أن يعتمد على مصادر خارجية في الحصول على معلومات تخص طالب القرض والمتمثلة في:

- البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: حيث يتم تزويد البنك بمعلومات خاصة بطالب القرض من قبل هذه البنوك والمؤسسات المالية وهذا في وقت قياسي إن أمكن.
- رجال الأعمال وباقي المتعاملين: يتوفر لدى هذا النوع من المتعاملين معلومات هامة لا يستهان بها، وهذا نتيجة لكثرة المعاملات فيما بينهم مما يجعلهم على دراية بمدى جدية معاملاتهم اليومية.
- الهيئات المتخصصة في تجميع المعلومات على المشروعات: توجد مثل هذه الهيئات في بعض الدول المتقدمة مثل: الو م أ، أين تقوم بنشر معلومات مختصرة عن هذه المشروعات من حيث حجم الإقراض، كما يمكن الحصول على معلومات مفصلة عن حجم الائتمان، ويسمى هذا التقرير بتقرير المعلومات عن المشروع.
- زيارة مركز نشاط العميل: وتعتبر من أهم المصادر الخارجية التي تساعد البنك في الحصول على المعلومات والتأكد من صحة المعلومات التي حصل عليها ، وتتمثل أهمية هذه الزيارة في أنها:

-تمكن من مشاهدة النشاط الاقتصادي للعميل مباشرة، والتعرف على الموجودات والمطلوبات التي تشملها القوائم المالية، ومدى تطابقها مع ما قدمه العميل من قوائم.

-تقرير مدى جودة المنتجات التي ينتجها أو يتاجر فيها، ودرجة الرواج أو الركود لهذه المنتجات في كل من السوق المحلية والإقليمية والدولية.

-التعرف على أساليب المحاسبة المتبعة ومدى كفاءتها.

الفرع الرابع: التفاوض مع العميل: بعد دراسة المعلومات عن طبيعة الائتمان وطالب القرض تقوم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ القرض وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.

الفرع الخامس: طلب الضمان التكميلي: ضمن هذا الإجراء فإن إدارة البنك تطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان وصلاحيته[1].

الفرع السادس: توقيع عقد الائتمان: قد يتفق المقترض مع إدارة البنك على شروط التعاقد وبنود التفاوض، وقد لا يتفقا، فإن تم الاتفاق يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط[2].

الفرع السابع: صرف قيمة القرض: بعد توقيع عقد القرض بين إدارة البنك والمقترض يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف المقترض.

الفرع الثامن: متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو التأكد من عدم حدوث تغيرات في مواعيد السداد المحددة، والاطمئنان على حسن سير المؤسسة، وقد تظهر أيضا من خلال المتابعة بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض.

الفرع التاسع: تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم يقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، ولضمان متابعة عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضح فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض[3].

الفرع العاشر: التقييم اللاحق: وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة أو الموضوعة قد تحققت نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

الفرع إحدى عشر: بنك المعلومات: من الضروري المرور بهذه الأجواء المتمثلة في إدخال كل المعلومات سابقة الذكر في البنك أي وضعها في الحاسب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية ووضع الأهداف الأولية.

المطلب الرابع: مراحل عملية تقديم القروض المصرفية:

إن عملية من ائتمان من قل البنوك مرتبطة بتكوين الملف ودراسته من الناحية الإدارية هذا في المرحلة الأولى، ثم تحديد وضعية المقترض، وفي مرحلة ثالثة يتم الموافقة على منح قروض المعني ويتم بعدها متابعة وتسيير القرض المقدم، وعليه يمكن بيان هذه المراحل عل النحو التالي[4]:

(1): عبد الحق بوعتروس ، **الوجيز في البنوك التجارية** ، مطبوعات جامعة منتوري ، قسنطينة ، دون طبعة، 2000 ، ص 65 .

(2): حمزة الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 206.

(3): محمد الصالح الحناوي وعبد السلام فتاح، **المؤسسات المالية، البورصة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 2000، ص 281.

(4): بوعتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص ص، 62-65.

الفرع الأول: تكوين الملف: وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الإدارية يتم جمع المعلومات اللازمة والخاصة بالمقترض والقرض ذاته بغية تكوين ملف القرض الذي سيتم دراسته ومنحه وعليه فخلال هذه المرحلة سيتم تكوين ملف طلب القرض الذي يتضمن ما يلي:

– مكونات ملف القرض: إن الملف النموذجي للقرض عادة يشمل الوثائق التالية:

- طلب القرض: وهو ذلك الطلب المقدم من العميل سواء بشكل طلب خطي يوضح فيه نوع القرض المطلوب أو في شكل نموذج محسوب من البنك ذاته.
- عقد القرض: وهو عقد بموجبه يتفق الطرفان على جميع شروط القرض المستند إلى:
- كفالة: إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بكفالة شخصية (أي بضمان شخص)
- وثائق الرهن: إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بضمانات عقارية أو أصول مالية أو تجارية ويتطلب الأمر تقديم بيانات تثبت ذلك.
- بالإضافة إلى وثيقة تبين وضعية العميل خلال فترة زمنية معينة أي تبين التطورات الدائنة والمدنية لرصيد الزبون طالب لقرض لكي يشكل فيما بعد الأساس المعتمد عند متابعة ودراسة القرض ذاته علما أن هذه الوثائق غالبا ما تكون موجودة في جميع أنواع القروض ، مع بعض الاختلافات البسيطة تبعا لطبيعة القرض ونوعه.

الفرع الثاني: الدراسة القانونية والإدارية للملف: من خلال هذه الدراسة يتم التأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها وسريان نشاطها مثلا: صحة السجل التجاري ونشاط المؤسسة، التأكد من البيانات المالية والمحاسبية المقدمة للبنك.

الفرع الثالث: استعلامات عن العميل: يعمل البنك على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المتعاملين ، ويجب أن يراعي بذلك الوقت المستغرق في البحث والحصول على معلومات خاصة بعميله ، ويلجأ في الغالب إلى المصادر الأقل تكلفة والأكثر منفعة.

الفرع الرابع: الدراسة الاقتصادية لملف القرض: بعد جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذا تكوين ملف القرض تتم عملية دراسة اقتصادية ومالية للملف على النحو التالي:

أولا: الدراسة الاقتصادية: إن الدراسة الاقتصادية لملف القرض تشمل ما يلي:

1– العامل البشري: ترتكز على أهم عنصر وهو الثقة في العميل.

2- العامل الاقتصادي: يتمثل في المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من حيث طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

3-العامل النقدي: دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة ، ومعدل الخصم ، وإعادة الخصم.

4-العامل الاجتماعي: دراسة موقع العميل رفي مجال نشاطه من النزاعات العملية والاجتماعية عموما ، والتي من شأنها أن تعرقل النشاط المزعم تمويله.

5-دراسة المنتوج: دراسة طبيعة المنتوج فيما إذا كان: كمالي، تنافسي، ضروري.

ثانيا: دراسة السوق: وهي الدراسة التي تهدف أساسا إلى الوقوف إلى نتائج أعمال العميل مستقبلا انطلاقا من التنبؤ بواقع أعماله، وتحديد وزن المؤسسة في السوق، وفي القطاع ككل على المستوى الداخلي والخارجي.

ثالثا: الدراسة الفنية: تتمثل في دراسة تقنية المشروع المراد تمويله خاصة إذا تعلق الأمر بقرض متوسط أو طويل الأجل، كأن يقوم البنك بدراسة الأرضية المراد إقامة مؤسسة عليها بالاستعانة بمهندسين.

رابعا: الدراسية المالية: ويتم بناء على الوثائق المحاسبية والمالية المتمثلة في الميزانيات الفعلية والتقديرية ، وكذا جداول حسابات النتائج.

الفرع الخامس: تسيير ومتابعة القروض: اعتمادا على نتائج الدراسة الاقتصادية والتشخيص المالي للزبون يتم اتخاذ قرار قبول منح القرض وهذا يتطلب تحديد الاحتياجات المالية الفعلية والمتابعة المالية للقرض ، وتسيير ملف القرض والمتابعة القانونية للأخطار.

المبحث الثالث: السياسة الإقراضية للبنك:

تعتبر سياسة الإقراض المرشد الذي يعتمد عليه البنك عند تعامله مع القروض، حيث يحرص البنك على تقديم باقة البرامج التمويلية المتنوعة تلبي احتياجات لمختلف شرائح العملاء، وتسهم بفاعلية في ضخ التمويل اللازم للقطاعات المختلفة ذات المردود الاقتصادي وفي ما يلي سنتطرق إلى الأبعاد المختلفة لهذه السياسة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الإقراضية:

هناك مجموعة من التعاريف الخاصة بهذا المصطلح فنجد من يعرفها على أنها: "مجموعة المبادئ التي تنظم عملية الإقراض أو منح الائتمان، بحيث يتولى كل بنك وضع القواعد والمبادئ الخاصة به والتي تتماشى وإمكانياته"[1].

وهناك من عرف السياسة الإقراضية على أنها: "إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمده الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان (القروض والسلفيات) بشكل خاص، وبما يحقق ضمان المعالجة الموحدة والموضوعية للموقف والحالات المتماثلة، وتوفير عامل الثقة لدى الموظفين، تهيئة المرونة الكافية، لتعزيز الاستراتيجي والتنافسي للبنك في السوق المالي والمصرفي"[2].

كما يمكن تعريف السياسة الإقرضية على أنها: "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض، ومتابعتها وتحصيلها، وبناءا على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض"[3].

من خلال التعاريف السابقة نجد أن السياسة الإقراضية هي مجموع المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا للبنك لتتبعها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برنامج إجراءات الإقراض والتي سترشد منفذو القرارات عند منح القروض، ويلزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات وتتعلق سياسة الإقراض بمسائل هامة مثل حجم الأموال المتاحة للإقراض ومستويات اتخاذ القرارات وشروط منح القرض وهذا ما يعرف بمكونات سياسة الإقراض.

(1):ارسمية قرياقص، **أسواق المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1999، ص 344.

(2): فلاح حسين الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 126.

(3): منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

المطلب الثاني: مكونات السياسة الإقراضية:

عادة ما تشمل السياسات الرئيسية للإقراض على مسائل هامة كحجم الأموال المتاحة للإقراض، التشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض، وكذا المستويات التي من سلطتها اتخاذ القرار الإقراض وشروط تعاقد ومتابعة القروض، وفي ما يلي نتناول أهم تلك العناصر[1]:

الفرع الأول: تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها: تعد عنصر من أهم عناصر السياسة الإقراضية التي يستعملها البنك ويهتدي بها خلال عملية، ومضمونها هو أن لا تتجاوز القيمة الكلية للقروض عن نسبة معينة من الموارد المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع، القروض، ورأس المال، فهي تعد سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم استثمار القروض وتتوقف النسبة المقررة على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك فبالرغم من أن الودائع لأجل، وودائع التوفير، وبذلك فإن القائمين على التنفيذ يسترشدون بالنسبة المقررة للإقراض في مختلف الحالات، فمثلا في حالة الرواج يعملون على تحقيق النسبة المقررة دون حدوث تجاوز

يكون من شأنه أن يضعف مركز البنك من حيث السيولة، أما في فترات الكساد فإنه يتوقع انخفاض النسبة الفعلية للإقراض عن النسبة المقررة، وذلك في حدود ما هو سائد في البنوك المنافسة المماثلة من حيث الحجم.

الفرع الثاني: تحديد تشكيلة القروض: تتجه السياسة الإقراضية لخدمة مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل عام وعليها أن تستند إلى أساس التنوع في القروض لحماية أموالها وأن تتضمن ضمن اعتباراتها تحقيق درجة من التنوع لأن ذلك سيؤدي إلى التقليل من المخاطرة، وتقليل احتمالات الخسارة.

الفرع الثالث: مستويات اتخاذ القرارات: تنص هذه السياسة على تحديد كل المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البث في طلبات الاقتراض، وهذا الضمان عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية، وكذا سرعة اتخاذ القرارات الخاصة عندما يكون العميل بحاجة للأموال في أقرب وقت وحتى يتحقق ذلك فإن سياسة الإقراض تتضمن على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري، فمثلا قد يسمح لرئيس القسم في إدارة الائتمان بمنح القروض التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ معين، وإذا ازدادت قيمة القرض فإن المكلف بدراستها سيكون من شأن الإدارة ذات المستوى الأعلى وعموما فإن مدير إدارة الإقراض ولجنة الإقراض المختصة على تقرير دوري يوضح القروض التي يتقدم بها كبار المساهمين وكبار المودعين معاملة خاصة وكذا بأن تحول تلك الطلبات إلى مدير إدارة الإقراض أو إلى لجنة مختصة بغض النظر عن قيمة القرض المطلوب.

(2): فلاح حسن الحسني ، مرجع سبق ذكره ، ص 129.

الفرع الرابع: سعر الفائدة: يعتبر الدخل المتولد عن عملية الإقراض من الأمور الهامة بالنسبة للبنك، وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على القروض بإحكام كبير، وتتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة كأسعار الفائدة السائدة في السوق، درجة المنافسة بين البنوك، حجم الطلب على القروض، أسعار الفائدة على العوائد، سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، المركز المالي للعميل المقترض، درجة المخاطر التي يتضمنها القرض، حجم القرض.

فعند قيام البنك بتحديد سعر الفائدة على القروض التي يمنحها فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن يحدد نسبة معينة ولكنه قد يكتفي بتحديد أساس حساب هذا السعر.

الفرع الخامس: الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد: تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه للعميل الواحد، بهدف تقليل مخاطر تركيز الاقتراض على عملاء معينين ، فقد يكون الحد الأقصى معبر عنه كنسبة من رأس ماله واحتياطاته أو قد يكون نسبة من حجم رأس مال العميل نفسه.

الفرع السادس: تحديد الضمانات التي يقبلها البنك: تعتبر الضمانات أحد أهم العناصر الأساسية التي يأخذها البنك بعين الاعتبار عند قيامه بعملية منح القرض، حيث يقوم بدراسة هذا العنصر من عدة جوانب كتوفر شرط الكفاية فيها والذي يسمى بهامش الضمان الناتج عن الفرق بين قيمة الضمان المقدم والقرض، بالإضافة إلى ذلك يراعى في الضمان وجود له إذا كان في هذه الحالة سلعة مقدمة كضمان كذلك عدم قابلية التلف، سهولة تصريفه، إمكانية تخزينه بتكلفة معقولة، وأن لا يكون قد سبق رهنه.

الفرع السادس: تحديد نوع وطبيعة المخاطر: تتسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الإقراض محفوف بالمخاطر، إذ تعتبر المخاطر أساس تقدير أسعار الفائدة على القروض، ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوتة بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومن هذا المنطلق من الضروري جدا محاولة التحكم إلى حد ما في المخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار الفائدة، ومدى تأثيرها على القروض القصيرة، فقد يضطر البنك إلى إعادة استثمار تحصيلات تلك القروض في قروض أخرى قصيرة الأجل أيضا، تحمل سعر فائدة منخفض عن سابقتها أي أن البنك في هذه الحالة يلجأ إلى تقويم سعر الفائدة.

الفرع السابع: المنطقة التي يخدمها البنك: وملخص هذا العنصر أن يتقرر مقدما تحديد المنطقة التي يخدمها البنك وينتمي نشاطه إليها والتي تتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه وقدرته على تحمل منح القرض، ولا شك أن لرأس المال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة التي يخدمها البنك من أكثر العوامل أهمية بالنسبة لوظيفة منح القروض مقارنة بالوظائف الأخرى.

الفرع الثامن: متابعة القروض: إذا كان منح القروض يمثل جانب هام في خطوات عملية الائتمان، فإن متابعة حسن استخدام هذه القروض وكيفية استردادها مع فوائدها يمثل الجانب الأكثر أهمية، فالواقع عملية منح القروض تشكل الجانب السهل، وخاصة إذا توفرت البيانات والحصول على نتائج بتقييم موقف طال الاقتراض، وهنا يكون من السهل اتخاذ قرار منح أو عدم منح القرض، ولكن لا بد من المتابعة الجيدة والمتواصلة لحسن استخدام هذا الاقتراض لاستعادته.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض :

هناك مجموعة من العوامل المختلفة تؤثر في السياسة الإقراضية للمصاريف يمكن عرضها كما يلي [1]:

- أس المال: يكون هذا الأخير حافزا بالنسبة للبنك حيث تزيد ثقته اتجاه عمليه لأنه يضمن استرداد أمواله المقرضة مهما زادت مدتها ويستنتج البنك ذلك من خلال دراسة للميزانيات المقدمة من طرف العميل في ملف طلب القرض إذ كلما ارتفع مقداره زادت ثقة البنك وقابليته على تحمل جميع مخاطر الائتمان.
- الربحية: في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة في فرض معدلات فائدة عقلانية.
- استقرار الودائع: فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هذه المتغيرات.
- تنافس البنوك: باختلاف البنوك وكثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء مع إغرائهم بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لآخر.
- السياسة النقدية العامة: البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من حدة هذه السياسة المتخذة في حالة الركود الاقتصادي.
- الظروف الاقتصادية العامة: تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك، إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة، كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم.
- حاجات المنطقة: قد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق ويكون ذلك حافزا بالنسبة أليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا.

(1): شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 112.

- قابلية موظفي المصرف: كلما زادت خبرتهم وقدرتهم وتطورت تقنياتهم المستخدمة في مجال تسيير البنوك كلما زاد حجم القروض وزاد معهم عدد العملاء لأنه باستخدام أفضل التقنيات وأحسنها، تستطيع البنوك استقطاب أكبر عدد من المتعاملين في وقت قصير جدا.

لذا ينبغي مراعات المنطقية في سياسة الإقراض للبنك والتي قد تختلف من بنك لآخر، وتعكس حجم البنك ومكونات الأصول والخصوم وربحيته ورأسماله والمخصصات الخاصة بالقروض المشكوك في تحصيلها وكفاءة العاملين في هذه الإدارة، ومما لا شك فيه فإن سمعة البنك والسوق الذي يخدمه وخصائصه لهما أثر في تحديد درجة المخاطر التي يتحملها البنك المترتبة على عملية الإقراض [1].

(1): عبد الغفار الحنفي، مرجع سبق ذكره ، ص 95.

خلاصة :

لقد أصبحت البنوك التجارية من ضروريات العصر الحديث لا يمكن الاستغناء عن خدماتها في أي من القطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية، فبغير العمليات البنكية لن تستمر المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية في نشاطها.

ومن المعروف أن نشأة البنوك ارتبطت بما تشهده الاقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا واجتماعيا، وهذا التكامل والتلاحم العضوي تجسد أيضا باكتسابها لوظائفها المختلفة وتباين أدوارها من مرحلة تنموية لأخرى، فقد تطور نشاط البنوك من الأعمال البنكية العادية إلى مجالات القروض والائتمان فأصبحت تقوم باستثمار الأموال المودعة لديها من الزبائن في شتى ميادين التجارة والأعمال الاقتصادية واستثمار الجزء الأكبر من هذه الودائع، ولعل أهم مدخل اقتصادي يقدمه القطاع البنكي هو الائتمان، فهو يساهم في العملية الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن عملية منح القروض تشوبها الكثير من المخاطر التي تختلف بحسب طبيعة القروض من جهة لأخرى، فما هي هذه المخاطر وكيف يمكن تجنبها؟

الفصل الثاني

مخاطر القروض المصرفية

تمهيد:

تعتبر عملية قديم القروض من الوظائف الاساسية والهامة للبنك وتشكل المصدر الاساسي لدخله، إلا أنها تشكل مصدر للمشكل المالية التي يمكن أن يقع فيها كل ذلك نتيجة للمخاطرة التي قام بها البنك عند تسليمه لأمواله لمواعيد محدودة على اعتبار أن وظيفة الاقتراض تتضمن عدة مخاطر، لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى هذه المخاطر وأسباب نشوئها أنوعها وكيفية إدارتها.

المبحث الأول :ماهية القروض المصرفية:

تعتبر مخاطر القروض نوعا من أنواع المخاطر التي ترتكز أساسا على الخسارة بقدر ما تشكله القروض من أهمية بالنسبة للبنك بقدر ما نشكله من مخاطر في طبيعة العلاقة بين المصرف والزبائن.

المطلب الأول :نشأة وتطور مخاطر القروض المصرفية:

ساهمت الكثير من العوامل في تحقيق الاستقرار في البيئة المصرفية خلال فترة السبعينات وكانت العمليات التي نقوم بها المصارف أنذاك محدودة، ولقد ساهمت قلة المنافسة في تحقيق الربحية لكل البنوك وقد كان هناك جهات مختصة تحرص على سلامة الصناعة للحد من المخاطر ولم يكن هناك دافع للتأثير على المنافس.

أما خلال فترة الثمانينات فكانت الفترة التي تميزت بتغيير كامل في صناعة أدت إلى زيادة حدة المنافسة وتحرر البنوك من اللوائح والقواعد التنظيمية ودخول مؤسسات إقتراضية جديدة في السوق وهذا ما أثر على مجموعة الخدمات المطروحة من جانب البنوك وتم ابتكار منتجات جديدة مثل :البطاقات الائتمانية.

وقد أدت هذه الأحداث إلى ارتفاع درجة المخاطر على البنوك وخاصة منها المخاطر الائتمانية وقد أصبح من الملاحظ أن فترة التعرض للمخاطر الائتمانية أصبحت تمتد طوال فترة الائتمان من حين تقديم الائتمان إلى حين الخسارة الكلية لمبلغ القرض أو الدين ، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة وهذا ما قد يجبر البنك في بعض الحالات على التحقيق من أعماله إذا ما كانت المبالغ المقترحة كبيرة، وكان البنك يعتمد عليها بشكل أساسي في تمويل مدفوعاته ولقد تمحورت الدوافع الأساسية التي ساهمت في نشأة وتطوير وتراكم القروض المتعثرة في المشاكل التي تشكلة في مجال الائتمان المصرفي والتسويات الائتمانية والاستعلام عن العميل ومراجعة طلب الائتمان واتخاذ القرار بالإضافة إلى خبرة العميل والظروف الاقتصادية و السياسة التي لم تعد تتمتع بالاستقرار والثبات[1].

المطلب الثاني :مفهوم مخاطر القروض المصرفية:

تعرف المخاطر التي تنجم عن عملية منح القروض كما يلي: عدم تأكد المقرض من قيام المقترض بسداد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه في موعدها المتفق عليها[2] .

(1): طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجانعية، مصر، دون طبعة، 2003 ، ص 194.

(2):رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف**، دار الفكر للنشر، عمان، الطبعة الأولى،2002 ، ص255.

كما تعرف ايضا بأنها احتمال عدم قيام طرف مقابل المصرف بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها، حيث تتواجد هذه المخاطر بصفة مستمرة لدى البنوك بمختلف أنواعها سواء كانت متعلقة بالعميل، أو البنك أو الظروف العامة[1] .

وتعرف كخاطر القروض بأنها خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يوجهها المقترض لذلك فهي تصيب المقرض فقط، ولا يتعلق الأمر بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه، ويكون السبب الرئيسي فيها هو المدين بسبب عدم التزامه واستطاعته رد أصل القرض وفوائدة.

كما تعرف مخاطر القروض أيضا بأنها درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الإقتراضية عن العائد التقاعدي كنتيجة للأسباب الداخلية و المتمثلة في ضعف إدارة البنك أو الأسباب الخارجية والناتجة إما عن العميل أو عدم قدرته على السداد أو تأخيره، وإما لأسباب سيادية كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وبهذا فإن خطر القرض هو تعبير عن المخاطر الناجمة عن احتمال عدم استطاعة العميل تسديد مبلغ القرض واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة لذلك، ولهذا فإن كل عملية اقتراض تتضمن درجة معينة من المخاطر الائتمانية لأن الإئتمان في كل الأحيان يتضمن تأجيل الدفع والوعد به في المستقبل.

المطلب الثالث :أنواع مخاطر القروض المصرفية:

لا تقتصر المخاطر على نوع معين من القروض بل جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للمصرف، ولكن بدرجات متفاوته، كما أنها لا تعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه حيث تتمثل فيما يلي :

الفرع الأول: المخاطر العامة: وهي تلك المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بغض النظر عن تنوعها وقدرة العميل على السداد ومنها[2]:

أولا: التضخم: إذا تعرضت البلاد إلى موجة التضخم بعد أن تم الاتفاق بين البنك والعميل على القرض، فهذا يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد المتحصل عليها وه=ا بدورة يلحق أضرار بالبنك،

(1): صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى،2004 ، ص 47.

(2): منير ابراهيم محمد هندي, **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**, منشأة المعارف الاسكندرية, الطبعة الأولى, 1999, ص157.

هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القدرة الشرائية.

ثانيا:مخاطر الكساد: ويقصد بها الاثار السلبية الاقتصادية التي تمس بنشاط المقترض، وبالتالي قدرته على الوفاء بالتزاماته مع البنك، في هذه الحالة فإن الأزمة تعم الحياة الاقتصادية بأكملها وتصيب المشروعات التجارية بنوع من الشكل في هذه الحالة تقع البنوك في ضيق نقدي شديد.

ثالثا: مخاطر الظروف السياسية الاجتماعية والطبيعية: كعدم وجود استقرار سياسي أي حروب أزمات داخلية، أو الزلازل والبراكين مما يؤثر على قدرات المؤسسة المقترضة في التوسع والنمو، أما من الناحية الاجتماعية فإن تغير التوازن في الدخل وتوزيعه بين طبقات المجتمع يؤثر على قدرته على السداد أو الاستمرار[1] .

رابعا:مخاطر السوق: تتمثل عموما في التغير أسعار الأصول المتداولة في السوق التي يمكن أن تؤثر عليه بصورة سلبية وبالتالي تؤثر على مقدرة المقترض على السداد.

خامسا: مخاطر أسعار الفائدة: يقصد بها احتمال تقل أسعار الفائدة مستقبلا، فإذا تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معين على القروض ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، هذا يعني أن أموال البنك أصبحت موضوعة في استثمارات يتولد عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق .

سادسا: مخاطر أسعار الصرف: وهي تلك المخاطر الناشئة عن التحركات غير المواتية لأسعار الصرف، وتنشأ أساسا عن وجود مركز مفتوح بالعملات الاجنبية وعن العملات الفورية أيضا والعملات الاجلة بمختلف أنواعها، وعادة ما يتم قياس هذه المخاطر بحجم مراكز العملات المفتوحة لكل عملة على حدى إلى القاعدة الرأسمالية للبنك.

الفرع الثاني: المخاطر الخاصة: وهي تلك المخاطر التي تتعرض لها عملية سداد الائتمان المرتبطة بالعميل أو النشاط الذي ينتمي إليه، وتنقسم بدورها إلى:

أولا: مخاطر متعلقة بالعميل: تتمثل هذه المخاطر في ما يلي[2] :

- **مخاطر متعلقة بشخصية العميل:** ترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية المتعلقة بالجدارة الائتمانية للعميل، مثل أهليته وسمعته ونزاهته، والتزامه بالوفاء بحقوق الاخرين المتعاملين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الاخلاقية،

(1):محمد محمود عبد ربه محمد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(2):طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، الطبعة الأولى،2007 ، ص468.

فقد يفقد العميل أهميته وقد يهدد ذلك سمعته الشخصية نتيجة لسلوكيات اجتماعية طرأت على سلوكه الشخصي بعد تحصله على القرض.

- **مخاطر عدم التسديد:** ترتبط بعدم كفاية مصادر العميل الذاتية ويؤكد البنك ضرورة التعرف بكل دقة على الأداء المالي لعميل خلال ثلاث سنوات مع التركيز على مدى نجاحه في اتمام تحول أصوله إلى نقد وكفاية تدفقاته النقدية لسداد التزاماته مع عدم اغفال وضع يد البنك على أحد أصوله كالضمان للسداد إذا تطلب الأمر ذلك.
- مخاطر متعلقة بالنشاط الذي يزاوله المقترض: ترتبط هذه المخاطر بالنشاط الذي ينتمي إليه الزبون حيث يخلق من نشاط إلى أخر ففي الانتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية، أما الانتاج الصناعي فالأخطار المتعلقة به هي عدم توفر المواد الخام أو التغير في أذواق المستهلكين أو دخول منافسين جدد.

ثانيا: مخاطر متعلقة بالبنك نفسه: تنشأ هذه المخاطر نتيجة لحدوث أخطاء، وتتمثل في ما يلي[1] :

- مخاطر تجميد الأموال: وهو الخطر الذي يجد البنك أمواله بمقتضاه مجمدة لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها ووضعيتها المختلفة، فقد يفتح البنك اعتماد لأحد متعامليه والذي يمكن أن لا يستغل بالكامل، وبما أن هذا النوع من القروض يعتبر استخداما لأحد موارد المصرف والذي يكله تسديد فوائد لأصحاها فإنه في مثل هذه الحالة يقع في وضعية تجميد أمواله، كما أن القرض الممنوح للعميل عادة ما يكون غير قابل لإعادة خصمه لأحد الأسباب :إما نقص ملف القرض أو تأخر في تسديد القرض في أجاله المحددة، أو يترتب عنه تجميد أموال المصرف فضلا عن تحمله نفقات تلك الأموال.
- خطر السيولة: تعتبر السيولة من بين المؤشرات الأساسية التي تقيس الأداء المالي للبنك، كما أن التوسع في القروض (أكثر من سنة) وقبول أجال طويلة للأوراق التجارية وإبرام الجدولة أو التسويات لفترات غير ملائمة لهيكل مصادر الأموال بالبنك من العوامل الضاغطة على السيولة، لذلك فإن الشكل الامثل للتسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها العملاء يجب أن تناسق مع أجال مصادر أموال البنك، بما ي ذلك توزيع الأجال على فترات مختلفة تجنبا للاختناقات المفاجئة.
- الخطر الإداري والمحاسبي: وهو الخطر المرتبط بالعنصر البشري وقدرته على مواكبة تطور الأعمال المصرية بإدخال التكنولوجيا المعاصرة في الإجراءات الإدارية والمحاسبية، وقدرته على خلق تقنيات التسيير المحاسبي والإداري

(1) :سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، دون طبعة، 2005، ص ص، 117، 118.

وإدخال الأجهزة المعلوماتية في مجال متابعة وتسيير استخدامات موارد البنك التي على قدرة البنك التنافسية.

بالإضافة إلى مخاطر قانونية تنشأ عن عدم إلتزام العميل بالقوانين والقواعد المتفق عليها وهذا نتيجة لتهاون البنك في عملية متابعة القرض[1] .

ويمكن تلخيص أهم الأخطار التي يتعرض لها القروض المصرفية في الشكل التالي:

(1):عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص49.

الشكل رقم(1): أنواع مخاطر القروض المصرفية

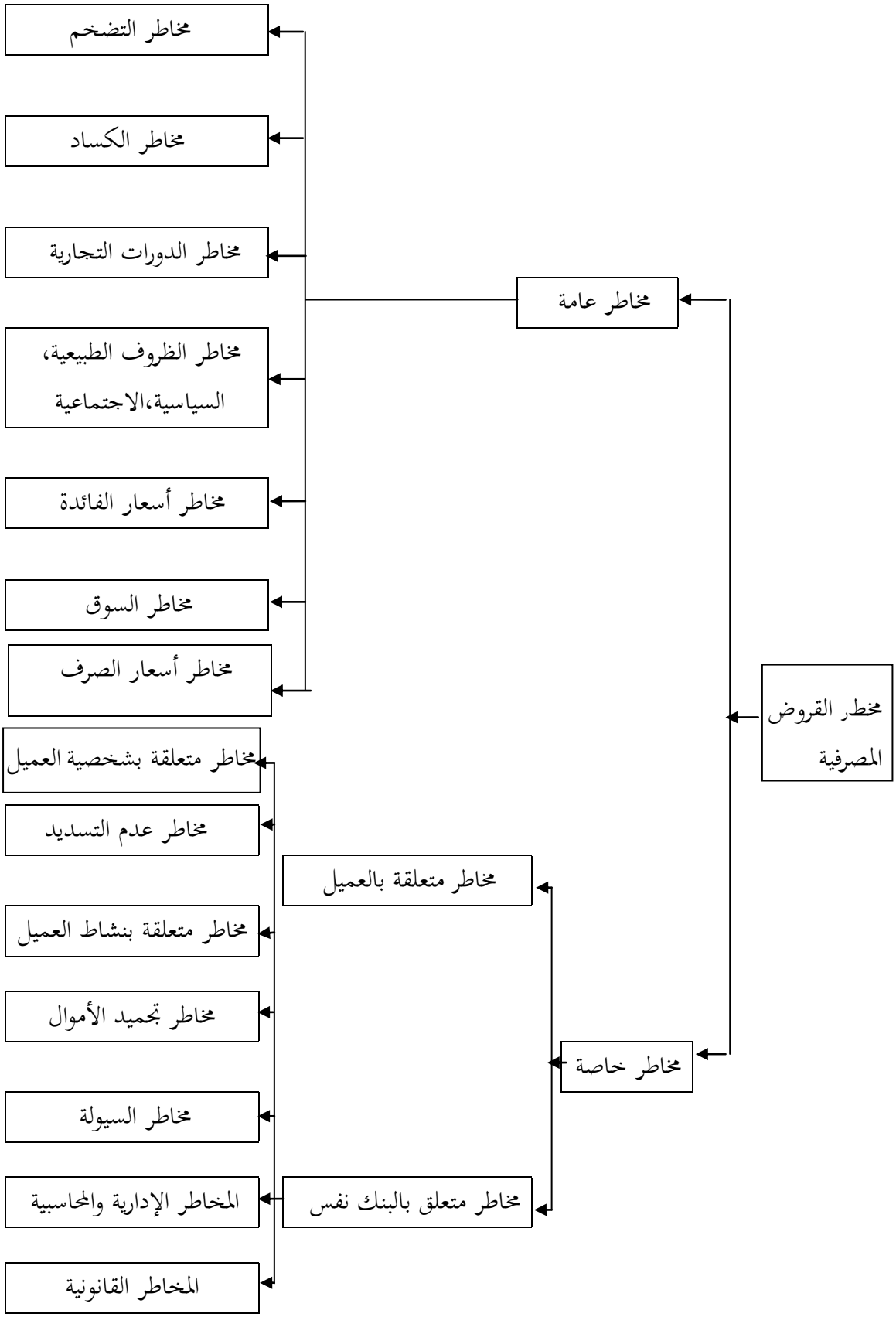

المصدر: عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، دون طبعة، 2000، ص53.

المطلب الرابع :أسباب مخاطر القروض المصرفية:

تنشأ مخاطر الروض عن عدم قدرة أو رغبة الطرف المتعامل في الوفاء بالتزاماته ويرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول، وتشمل مخاطر القروض البنود داخل الميزانية مثل القروض السندات والبنود خارج الميزانية مثل :خطابات الضمان والاعتماد المستندي، وتتحقق مخاطر نتيجة لعدة أسباب وهي داخلية وأخرى خارجية منها[1] :

الفرع الأول: الاسباب الداخلية: وتتمثل فيما يلي:

- التغيرات في الاوضاع الاقتصادية كالاتجاه الاقتصاد إلى حالة الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- التغيرات في حركة السوق وما يترتب عنها من آثار سلبية على الطرف المقابل.

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية: وتتمثل فيما يلي:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالمصرف سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة وضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.
- وبصفة عامة تنشأ مخاطر القروض من كافة المنتجات والخدمات المقدمة عندما تكون لأطراف أخرى التزامات اتجاه المصرف، وتنشأ التزامات الدفع بشكل رئيسي من الآتي:

. مخاطر السداد ذلك في حالة عدم الوفاء بالتزامات المصرف في تواريخ الاستحقاق من الطرف الاخر.

. عمليات تحصيل العمولات وذلك عندما يكون الهامش الذي يطلبه المصرف من عملائه أدنى من الهامش الذي يدفعه المصرف عن نفسه.

. التزامات نقدية تقليدية تظهر ضمن بنود الميزانية العامة وآخرى خارجها.

(1) :سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص،127 ،128.

المبحث الثاني :تحليل مخاطر القروض المصرفية وأدوات تسييرها:

تسعى البنوك دوما إلى توفير اجراءات ايجابية للوقاية من مخاطر القروض في حال وقوعها، حيث تتبع أساليب وأدوات لتسييرها وهذا يعتمد على الغدارة الفعالة للمخاطر وسوف نحاول في هذا المبحث التعرف على أساس ومراحل تحليل مخاطر القروض المصرفية وأدوات تسييرها وكيفية تقييمها وأهم مؤشرات قياسها.

المطلب الأول: أسس ومراحل تحليل مخاطر القروض المصرفية:

ويتضمن هذا المطلب كل من أسس تحليل مخاطر القروض وكذلك مراحل تحليلها.

الفرع الأول: أسس تحليل مخاطر القروض المصرفية: يقصد بهذه الخطوة تصنيف المقترض والمخاطر وذلك بهدف الوصول إلى تحديد رتبة القرض التي على ضوئها يتحدد مصير طلب القروض والتسهيلات بالموافقة أم الرفض، كذلك تهدف هذه الخطوة إلى تقييم العناصر الكمية والنوعية المؤيدة لجدارة العملاء في الحصول على القروض، وتقييم احتمالات استرداد الدين[1] .

ومن أهم الركائز التي يستعان بها في دراسة وتحليل مخاطر القروض ما يلي[2] :

- إن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بصورة وضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها طلب التسهيلات أو القرض بل يجب أن لا يتم تقويم قدرته هذه بمعزل عن تقويم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على تسديد وذلك على مدار فترة القرض.
- أثناء تقويمه لمخاطر الائتمان، يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر المقترض ليمتد هذا التقويم إلى مخاطر البيئة المحيطة بالشركة نفسها أو مخاطر الصناعة التي تعمل فيها، بالإضافة إلى الاقتصاد الكلي.
- كما يجب على أي محلل للقروض أن يولي اهتمامه أيضا للمرحلة العمرية للشركة المقترضة حيث تمر بأربع مراحل عمرية متتالية وهي:

1/ مرحلة التكوين الأولي: يقصد بها مرحلة النشوء والدخول إلى السوق، وتشمل هذه المرحلة السنوات الأولى لبداية نشاط الشركة والتي تتميز بارتفاع درجة المخاطر بسبب عدة عوامل كارتفاع تكاليف الإنتاج ارتفاع تكاليف البحث

(1): محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني، الأساليب–الأدوات–الاستخدامات العلمية–**, دار وائل لنشر، عمان، الطبعة الأولى،2000 ، ص48.

(2) :صلاح الدين حسن السيي، مرجع سبق ذكره،ص48.

2/ مرحلة النمو: وهي بمثابة مرحلة شباب الشركة، والتي من خلالها يمكن أن توطد مركزها التنافسي وتزيد ربحيتها، ويكون التدفق النقدي في الغالب موجب مما يخفض من مخاطر القروض.

3/ مرحلة الاستحقاق: فهي ترادف مرحلة الشيخوخة، إذ يتميز أداء المؤسسة خلالها بمجموعة من الأعراض كظهور مصاعب زيادة الحصة السوقية، ظهور للطاقة العاطلة، تناقص الأرباح، تقادم الأصول، ظهور عجز في التدفق التشغيلي فهنا تتزايد مخاطر القروض.

4/ مرحلة الإضمحلال: وتتميز بظهور مؤشرات سلبية واضحة لأداء الشركة مثل :طاقة عاطلة كبيرة، تدهور الحصة السوقية، تحقق خسائر تشغيلية متكررة مما يرفع من مخاطر القروض ويهدد مستقبل الشركة بالتصفية والإفلاس.

الفرع الثاني: مراحل تحليل مخاطر القروض المصرفية: يتم انجاز هذا النوع من التحليل باتباع أربع خطوات رئيسية وهي معروفة بتحليل SWIFT وهي كما يلي[1] :

أولا:تحليل مواطن القوة للعميل: وذلك عن طريق دراسة وتحليل المركز المالي للعميل وإذا كان مؤسسة فيتم التحلي بالنظر لحصتها في السوقية وتحليل نقاط القوة والضعف بالنظر إلى مركزه المالي.

ثانيا: تشخيص نقاط الضعف: حيث يتم التحليل من خلال البحث عن المشكلات التي تواجه العميل أو المؤسسة.

ثالثا: استشراف القروض المصرفية المتاحة لنمو المؤسسة: وذلك بقصد تقويم قدرتها على النمو من خلال معرفة إمكانياتها الانتاجية والتسويقية وطبيعة ونوعية عملائها وموردها، ومدى متانة التنظيم...

رابعا:تحديد العقبات التي تهدد استمراريتها: والتي تنشأ عن دخول منافسين جدد إلى السوق الذي تعمل فيها مثلا أو عن ظهور منتجات بديلة أو عن صدور تشريعات أو قرارات حكومية متعارضة مع مصالحها.

المطلب الثاني :أدوات تسيير مخاطر القروض

يمكن تحديد ثلاثة استراتيجيات لإدارة المخاطر المالية وهي[2] :

الفرع الأول: استراتيجية ترك الموقف مفتوح: ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه، ويمكن أن

(1) :محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص366.

(2) :عبد المعطي رضى الرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 283.

تعتمد الشركة على هذه الاستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسة قبول الخطر.

الفرع الثاني: استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة: ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالشركة، والتي لا ترغب الشركة في تحمل أكثر منها ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتخفيض المخاطر حتى هذا المستوى المقبول ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تخفيض الخطر، مثل :التنويع في خطوط منتجات الشركة(هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة المالية(هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالي المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.

الفرع الثالث: استراتيجية تغطية كل الخطر: ويقصد بذلك تحديد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تخفيض الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تحويل الخطر مثل :التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين، والتجنب التام للأنشطة التي تنشأ عنها الخطر، وقد تستخدم عمليات إعادة الهيكلة– بشكل خاص –لأجل إنقاض المؤسسة من حالة فشل مالي تمر بها، إلا أنها أصبحت أحدى الاستراتيجيات المالية الرئيسية للمنشآت المختلفة منذ الثمانينات وحتى الآن، ويمكن تقسيم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمنشآت إلى مجموعتين [1] :

أولا :إعادة هيكلة الأصول: وتسمى أيضا هندسة الأصول وهي تتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكل أصول الشركة لأجل تحقيق الاستخدام الأعلى قيمة) الأكفأ (الموارد المنشأة، أو اتوفير الضرائب أو للتخلص من التدفق النقدي الزائد) غير المطلو الفرص الاستثمارية (دفعه إلى المساهمين، وتجرى إعادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات البيع المختلفة، مثل بيع جزء من الأصولضص (sell-offs) أو طرح أسهم إحدى الشركات التابعة إلى سوق رأس المال للاكتتاب العام أو فصل شركة تابعة،أو من خلال عمليات التصغية، وقد تقوم الشركة بإعادة هيكلة وحدات النشاط بالاعتماد على استراتيجية النمو، سواء الاستحواذ أو المشروعات المشتركة.

ثانيا :إعادة هيكلة التمويل: وترتكز هذه الاستراتيجية على تغيير هيكل الملكية بالشركة، وذلك من أجل إدارة المخاطر المالية، وبخاصة لتخفيض خطر الإفلاس، أو مشكلة وتكاليف الوكالة المرتبطة بخصائص هيكل الخصوم و رأس المال الخاص بالشركة، ويمكن تنفيذ استراتيجية إعادة هيكلة التمويل للمنشأة بطريقة أو أكثر من طرق التالية:

1/ طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المنشأة (مثل :السندات القابلة للتحويل أو السندات القابلة

(1) :حمزة محمود الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص174.

للاستدعاء، أو الأسهم الممتازة بدلا من السندات العالية).

2/ استبدال الأوراق المالية الحالية بأوراق مالية ذات خصائص مختلفة.

3/ إعادة شراء الأسهم نقدا من السوق المفتوحة.

4/ ومراجعة أدوات اعادة الهيكلة يمكن القول أنها جميعا تقع ضمن استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة حيث أنها تسعى إلى تخفيض مستوى المخاطر المالي (كما هو الحال عند إعادة الهيكلة المالية)، أو تسعى لتكوين محفظة استثمارات ذات كفاءة بحيث يتناسب عائدها مع المخاطر الخاصة بها كما هو الحال عند هيكلة الأصول وآيا كانت الأدوات المستخدمة فإن الهدف النهائي لعمليات اعادة الهيكلة للمنشأة يتمثل في تعظيم القيمة السوقية للشركة، وهو ما يتوافق مع الإطار العام لنظرية التمويل ومدخل خلق القيمة.

5/ وعلى ضوء نظرية التمويل ينبغي إدراك أن إدارة المخاطر المالية بالشركة باعتبارها تسعى إلى تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر بهدف تعظيم القيمة ترتبط بجميع القرارات والممارسات المالية التي تتم، كما أنها ترتبط بجميع البنود التي تشملها الميزانية وسواء في جانب الأصول (هيكل الاستثمار)، أو في جانب الخصوم ورأس المال (هيكل التمويل)، ولمراجعة الأساليب والأدوات التي تقترحها الكتابات في مجال الإدارة المخاطر المالية، وكذلك التي اعتمدت عليها الدراسات التطبيقية السابقة في اختيار قروض نظرية إدارة المخاطر المالية بالشركة، وكذلك كتابات التمويل والإدارة المالية، يمكن تحديد تسعة أساليب مالية تستطيع الشركات المختلفة استخدامها في إدارة الخطر المالي بها وذلك لما يتسق مع نظرية التمويل والإدارة المالية وهذه الأساليب هي:

5-1- زيادة كفاءة الاستخدام للأموال.

5-2- تقليل نسبة المديونية.

5-3- الاعتماد على مصادر تمويل أقل خطورة على الشركة.

5-4- الاستثمار في أصول أكثر سيولة.

5-5- تقليل نسبة التوزيعات من الأرباح.

5-6- تقليل حجم الالتزامات النقدية الثابتة.

5-7-تحقيق التوازن المالي بين هيكل التمويل وهيكل الأصول.

5-8- تحقيق للتوازن النقدي (التوازن بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية)

5-9- تنويع الاستثمارات.

المطلب الثالث :تقدير مخاطر القروض المصرفية:

إن البنك عند ممارسته لنشاطه (تقديم القروض) يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة مع وضع احتمال عدم تحصيلها نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك باستخدام عدة طرق من أهمها ما يلي:

الفرع الأول: النسب المالية: إذ تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي ترتكز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض، وتقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها والتي تساعد على توحيد قرارها النهائي المتمثل في منح القروض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية[1] ، وأهم هذه النسب هي:

أولا: النسب المتعلقة بقروض الاستغلال: عندما يواجه البنك طلب لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة بعض الأوجه المالية للمؤسسة ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب تتمثل فيما يلي:

1/ نسب التوازن المالي: وتشمل المؤشرات التالية:

1-1-رأس مال العامل: يمكن تعريفه على أنه الفرق بين الموارد الدائمة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل وبين الأصول الثابتة، ومن الطبيعي أن يكون حسابه بطريقتين:

(1) :الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص،146 ،147.

الطريقة 1: من أعلى الميزانية

رأس المال العامل =المواد الدائمة – الأصول الثابتة

الطريقة 2 :من أسفل الميزانية

رأس المال العامل =الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

ويعبر رأس المال عن هامش الأمان الذي تتمتع به المؤسسة خلال دورة الاستغلال إذ من المفروض أن تكون قيمته موجبة حتى يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق.

1-2-احتجاجات رأس المال العامل: هو مفهوم يأخذ طابع ديناميكي على عكس رأس المال العامل وهو يتغير خلال السنة تماشيا مع تغيير نشاط المؤسسة وعليه فهو يبين احتياجات المؤسسة إلى رأس المال العامل في كل لحظة على مدار دورة الاستغلال، ويمكن تعريفه على أنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة والموارد الدورية[1] ،ويمكن حسابه كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل= (قيم الاستغلال + قيم غير الجاهزة) – (الديون قصير الأجل + السلفات المصرفية).

1-3-الخزينة: وتتمثل في الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

- إذا كانت احتياجات رأس المال العامل مساوية لرأس المال العامل، هذا يعبر عن وضعية المؤسسة المثالية، أي أن الخزينة مساوية للصفر.

- أما إذا كانت الخزينة موجبه هذا دلالة على وضعية حسنة المؤسسة أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل.

- أما إذا كان الخزينة سالبة فمعنى هذا إن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العمال وهذا يدل على وضعية المؤسسة الخطرة ولمواجهتها يستلزم إما تخفيض الاحتياجات ورفع الموارد، أو الزيادة في الأموال الدائم وتقليل الاستخدامات الثابتة.

(1) : سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص،147 ،148.

2/ نسبة الدوران: وتتكون من ثلاث نسب وهي:

2-1-دوران المخزون: ويعبر له بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون =تكلفة البضاعة / متوسط المخزون

فهذه النسبة تعبر عن عدد المرات القديم فيها تداول المخزون خلال دورة الاستغلال فكلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على سهولة انسياب المخزون أي أنه يعكس كفاءة الإدارة في تصريف المخزون سواء كان من خلال عمليات البيع أو استخدام أنواع أخرى منه في العمليات الإنتاجية[1] .

أما انخفاض هذه النسبة قد يؤثر على سيولة المنشأة من حيث عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية، بسبب طول فترة الاستيراد فمعدل دورات بطيء يعني مخزون زائد يؤدي إلى احتلال التعرض للخسارة[2] .

2-2-سرعة دوران الزبائن: ويعبر له بالعلاقة التالية :

سرعة دوران الزبائن= (العملاء + أوراق القبض / مبيعات الدورة360).

يقيس هذا المؤشر المدة التي يقضيها الزبائن حتى يسددوا ديونهم للمؤسسة، وما يهم البنك هو أن يقوم الزبائن بتسديد ديونهم في أقرب وقت ممكن، لأن أي تأخر يخلق بعض الارتباك على مستوى الوفاء بالاستحقاقات قصيرة المدى [3].

2-3-سرعة دوران الموردين: وتعبر بالعلاقة التالية:

سرعة دوران الموردين= (الموردين + أوراق الدفع / مشتريات الدورة) ×360.

حيث تقيس هذه النسبة المهلة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تسدد المستحقات التي عليها، كما أن طور هذه المدة تمنح المؤسسة الفرصة لتسيير الاستحقاقات بشكل أفضل وهذا ما يهم البنك الذي تخطط بمنح القرض لهذه المؤسسة.

(1): عبد الستار مصطفى الصباح وسعود حايد العامري، **الإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص61.

(2): محمد عباس البدوي، **المحاسبة تحليل القوائم المالية**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2005 ،ص 210.

(3): الطاهر لطرش، مرجع سابق ذكره، ص 150.

3/ نسبة السيولة العامة: تقيس هذه النسبة مجموع الأصول المتداولة إلى الديون قصيرة الأجل،حيث تهدف إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة عن مبيعات وتحصيل الخصم بالدرجة الأولى كما تعد المؤشرات المدى احتمال تعرض المؤسسة لمخاطر الإفلاس التي قد تنجم عن فشلها في سداد ما عليها من التزامات يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لضمان صحة المؤسسة وحق يكون هناك رأسمال عامل موجب وكلما زادت قيمة هذه النسبة كلما أعطى ذلك للبنك ثقة أكبر في قدرة المؤسسة على المدى القصير [1].

ثانيا:النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقدم البنك على منح القروض لتمويل الاستثمارات هذا يعني القيام بتجميد أمواله لفترة طويلة وبالتالي فإنه يتعرض لمخاطر قروض الاستغلال لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض والتي سأتعرض لها فيما يلي:

1/ نسبة التمويل الذاتي: فهو يعتبر عنصرا مهما من عناصر التقييم التي يستعملها البنك، فهو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها ويمكن حسابه بجمع الاهتلاكات السنوية والمؤونات التي بها المؤسسة على سبيل الاحتياط والأربح المحققة سنويا بعد أن تطرح منها الضرائب والأرباح الموزعة، أو يمكن حسابه كما يلي:

نسبة التمويل الذاتي =أموال الخاصة / موجودات ثابتة.

حيث تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على رأسمالها الخاص وينبغي أن تكون هذه النسبة على الأقل مساوية حتى يمكننا الحكم على المؤسسة بأنها تتمتع بتوازن مالي طويل الأجل[2].

2/ نسبة المديونية : وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المديونية =الأموال الخاصة / الديون متوسطة وطويلة الأجل

3/ نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة: ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة =نسبة التمويل الذاتي / مجموع الديون متوسطة وطويلة الآجل.

---

(1): مرجع سبق ذكره، ص 151.

(2): منير إبراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، مركز دلتا للطباعة، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2002، ص 359.

و الهدف منها معرفة عدد السنوات من تمويل الذاتي اللازم لتغطية المديونية الآجلة ومن جهة نظر البنك فإن المؤسسة تعتبر في موقع جيد كلما كان عدد السنوات الكافية لتغطية المديونية الآجلة بواسطة الأرباح قليلا[1].

الفرع الثاني: طريقة التنقيط: هي عبارة عن طريقة آلية تعتمد على التحاليل الاحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل مقترض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك، حيث تهتم مؤسسات الائتمان كثيرا بهذه الطريقة لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع النسب المالية إذ تطبق على القروض الاستهلاكية وتطبق أيضا في مسائل القروض العقارية، حيث تعتبر فعالية القرض التنقيطي أداة للحد من المخاطر[2] .

المطلب الرابع: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية فيما يلي[3]:

1/ بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربح سنوية.

2/ بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربح سنوية وتسهيلات بدو ضمان عيني.

3/ مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الانذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي:

- نسبة المحفظة الائتمانية إلى اجمالي الودائع.
- توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي.
- نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة.
- بيان عن التركزات التي تصل إلى 25% فأكثر م قاعدة رأسمال البن سواء كانت في صورة توظيفات البنك.

(1): الطاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 151.

(2): Michale Mathieu, l' escplotion bancaire et risque de crédit, edition la revue banque, paris, 1995, p165

(3): حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، مداخلة مقدمة ضمن الملتق الوطني حول المنضومة المصرفية، مناقشة –مخاطر التقنيات– جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص7.

- العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صورة تمويل مختلفة.
- بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد 10% من القاعدة رأسمالية للبنك(مع تحديد حد أقصى).
- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة.
- نسبة التسهيلات الغير المنتظمة /إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها /إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة العائد الموقع على إجمالي القروض.
- إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض.

4/ بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.

5/ تقارير عن بعض مدى الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة.

وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر:

الجدول رقم (1): أهم مؤشرات قياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	-صافي أعباء القروض/إجمالي القروض -مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض -مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/القروض المستحقة
مخاطر السيولة	-الودائع الأساسية/إجمالي الأصول -الودائع المتقلبة/إجمالي الأصول -الأصول الحساسة-الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار المصرف	-المركز المفتوح في كل عملة/القاعدة الرأسمالية -إجمالي المراكز المفتوحة/القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	-إجمالي الأصول/عدد العاملين -مصروفات العمالة/عدد العاملين
مخاطر رأس المال	-حقوق المساهمين /إجمالي الأصول -الشريحة الأولى من رأس المال/الأصول المرجحة بأوان المخاطر -القاعدة الرأسمالية/الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2003، ص239.

المبحث الثالث :إدارة مخاطر القروض المصرفية:

رغم الحداثة النسبية لمصطلح إدارة المخاطر إلا أن الممارسة الفعلية قديمة جدا وسوف نقوم في هذا المبحث بتعريف إدارة المخاطر وأدوات تسيير هذه المخاطر.

المطلب الأول :تعريف إدارة المخاطر وأهميتها:

إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر التي تقع، وتصميم وتنفيذ الاجراءات التي من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع في الحد الأدنى [1].

وتعرف إدارة المخاطر الائتمانية :بأنها عملية وضع القرار قبل اتخاذ القرار الائتماني وتابعة الالتزامات الائتمانية الزائدة وكل عمليات المراقبة ورفع التقارير، ويقوم القرار على البيانات المالية المعتادة وتقييم النظرة المستقبلة، ومن ثم المتابعة من خلال الإجراءات الدورية كما أن هناك وسائل وضح تدهور وضع المقترض قبل العجز عن السداد وبالتالي تكون عملية المتابعة فعالة عن طريق المراجعة واتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بخفض الخسائر في حالة العجز [2].

وتبرز أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في الأهداف التي تسعى لتحقيقها والتي تشمل ما يلي [3]:

- تقليل المخاطر الائتمانية ويجب أن تتناسب هذه المخاطر مع طاقة البنك وقدرته على تحقيق الأرباح.
- يجب بالتقيد بكل القوانين والتعليمات في كل الأحوال.
- يتعين أن يحاول البنك جاهدا تنويع الاقتراض بشكل جيد.
- يجب أن تتناسب عوائد الائتمان والمخاطر الناجمة عنه على المدى الطويل.
- يتعين أن يهدف البنك إلى إدارة المخاطر والحد منها .

المطلب الثاني :أدوات إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها:

إنطلاقا مما سبق ذكره بالنسبة للمخاطر الائتمانية وكيفية تحليلها وتسييرها فإنه من الضروري أن تتولى الإدارة المركزية للمخاطر بالبنك الإشراف عليها والعمل على الحد والتخفيف منها.

---

(1):طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(2) عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، **إدارة مخاطر التعثر المصرفي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 250.

(3): سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 129.

الفرع الأول :أدوات إدارة المخاطر الائتمانية: تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة، أو الأثر المالي المترتب على الخسارة المتكبدة إلى الحد الأدنى يعد جزءا جوهريا من إدارة المخاطر لذلك سندرس اثنتين من التقنيات العرضية المستخدمة في إدارة المخاطر [1]:

أولا :التحكم في المخاطر: بالتعريف العريض يقصد بتقنيات التحكم بالمخاطرة أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، وتشمل أساليب تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة لتقليل المخاطرة من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم، وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المنظمة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين فلا يؤدي هذا النشاط.

أما في حالة خفض المخاطر فهناك تقنيات عديدة لذلك كاستخدام نظام لرشاشات الماء للحماية من مخاطر الحريق، أو تركيب نظام أمني لحماية من مخاطر السرقة وتتفاوت درجة تقدم وتطور مجهودات التحكم والمراقبة تبعا لعدة عوامل مثل :حجم المنظمة.

ثانيا :تمويل المخاطر: يركز تمويل المخاطر بعكس التحكم بالمخاطر على ضمان اتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ويأخذ تمويل المخاطر بشكل أساسي شكلي الاحتفاظ والتحويل، حيث في حالة المخاطر التي لا يمكن تفاديها أو خفضها، يمكن الاحتفاظ بها أو تحويلها لطرف أخر أو يمكن الاحتفاظ بجزء منها وتحويل الجزء الأخر، والشكل الذي يمكن أن تتخذه تقنيات تمويل المخاطر قد يتفاوت بدرجة كبيرة، فالإحتفاظ على سبيل المثال قد يكون مصحوبا بتخفيضات في الميزانية أو قد يتضمن مراكمة ما من المال، أو تشكيل صندوق معين لمواجهة الخسائر المتوقعة من هذه المخاطر.

أما التحويل فقد يأخذ صورة ترتيبات تعاقدية أو مستندات الضمان أو الكفالة كعقود التسليم الآجل وعقود مبادلة الفائدة وغيرها من المشتقات، وبالطبع فإن تحويل المخاطر عن طريق شراء عقود التأمين يعد مخل أساسي لتمويل المخاطر.

الفرع الثاني :تنويع أساليب الحد من مخاطر الائتمان المصرفي: إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء البنكي ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر

(1) : سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الائتمانية هي التنويع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز:

أولا :تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز: تعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذها إدارة الائتمان وتقوم فكرة التنويع على [1]:

1/ تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.

2/تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).

3/ تحليل المحفظة وفق آجل التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).

4/ تحليل المحافظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة).

5/ فالتنويع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل " لاتضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة "وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري مار كوتز الذي قدم التصورات التالية:

5-1-في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها بعض وكان عائد الاستثمار(أ) أكبر من عائد الاستثمار (ب)"أي أن معامل الارتباط سالبا"1- فالتنويع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائيا، إلا أنه غير ممكن علميا.

5-2-في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية" أي أن معامل الارتباط يساوي الصفر فإن التنويع في هذه الحالة يؤدي إلى تخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير.

5-3-أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب" أي أن معامل الارتباط "1+ فالتنويع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر.

وبذلك انعكست نظرية التنويع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر، ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنويع ونظرية المحفظة لماركويتز حيث

(1): محمد كامل خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنويع كبير كلما قلت المخاطر.

ثانيا :تنويع محفظة الاستثمار: إلى جانب تنويع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنويع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب" التنويع البسيط "ويتمحور تصور ماركويتز في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين [1]:

1/معدل العائد على الأصول.

2/ التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد، ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبي مما كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة، فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من مخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار.

وفي دراسة تطبيقية تناولت محفظة استثمارية متنوعة تم اختيارها عشوائيا وحصرها بين [10-15] وكانت النتائج تخفيض نسبة المخاطر إلى85%.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر حسب لجنة بازل الأولى والثانية والثالثة:

من خلال هذا المطلب نقوم بدراسة أهم ما جاءت به لجنة بازل كونها نظام رقابي للمخاطر المصرفية، وبالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر بصفة عامة وتقدير مخاطر القروض بصفة خاصة، إلا أنه يأخذ دائما الاحتياطات اللازمة لكي يتجنبها وذلك من خلال الوقاية والمعالجة لهذه المخاطر الائتمانية.

الفرع الأول: تعريف لجنة بازل: يعتبر رأس المال المصرف أكثر المصادر للحماية من المخاطر وهي الوسيلة الفعالة للرقابة لأنه يمكن تطبيق معايير رأس المال بصورة موحدة على المؤسسات والتشريعات المختلفة. وذلك لأن رأس المال المطلوب له دور في مواجهة مخاطر الأصول واستقرار المصارف وبناء الثقة، خاصة في حالة الأزمات المحتملة أو الفعلية [2].

من هذا المنطلق تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، فهي مؤلفة من كبار ممثلي

(1): منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

(2): طارق الله خان وحبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في صناعة المالية الإسلامية**، مكتبة الملك، السعودية، الطبعة الأولى، 2003، ص 102.

السلطات الرقابية المصرفية والدول الصناعية حيث تتألف اللجنة من 11 بلدا بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انضمت بعد ذلك لوكسمبورغ واسبانيا وأصبح العدد 13 وعادة ما تجتمع هذه اللجنة في مقر بنك التسويات الدولية "Bank For (BIS) International Settlement" للرقابة أربع مرات سنويا، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصرف، وقد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني "Herslatt" والبنك الأمريكي فرنكلين "Fraklin"، وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك.

الفرع الثاني: اتفاقية بازل الأولى: تعتبر المخاطر الائتمانية ذات أهمية قصوى بالنسبة للمصارف ومن جهة نظر البنوك المركزية وهذا ما جعل اتفاقية سنة 1988 تخص المخاطر الائتمانية لأصول الميزانية وخارجها بهدف تقنين رأس المال المطلوب.

ولكن المصارف تعمل في إقتراض وإقراض الأموال، ولأنها تقرض، فإن ديونها المستحقة تشكل جزء كبير من أصولها، ونوعية هذه الأصول تتوقف على مدى تحصيل هذه الديون بالكامل في مواعيد استحقاقها، وعدم السداد في الوقت المحدد وارد دائما ويتوقف على الجدارة الائتمانية للمقترض ولهذا، ما يهم المراقبين أن تدرك المصارف، مما أدى ذلك إلى تشويه المنافسة على المستوى العالمي بين البنوك بالإضافة إلى ذلك، التنظيم الأقل حدة في بعض الحالات أدى إلى انهار بعض البنوك وهو ما آثر على استقرار القطاع المالي.

وبذلك شهد عام 1988 أول ظهور الإنفاق على الأنظمة المصرفية الدولية،حيث قدمت اللجنة تقريرها الأول عام 1987 لمحافظي البنوك المركزية وقد ركز التقرير بصورة كبيرة على وضع معيار لقياس كفاية رأس المال من أجل تحقيق التواقف في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية. وفي يوليو 1988 تمت الموافقة على التقدير النهائي الذي قدمته لجنة بازل، والذي يهدف إلى تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة المنافسة غير العادية بين المصارف.

ركزت اتفاقية 1988 على مخاطر الائتمان، وفرضت على المصارف الدولية نسبة الملاءة المشتركة والتسمية الشائعة لها نسبة كوك، وتحسب على النحو التالي [1]:

- نسبة كوك (الحد الأدنى 8%) = الأموال الخاصة/ مجموع الأصول والتعهدات المرجحة للمخاطر.

كما قسمت لجنة بازل رأس المال إلى شريحتين: المستوى الأول رأس المال الأساسي (رأس المال والاحتياطات) والمستوى الثاني رأس المال التكميلي.

وحددت بأن المستوى الأول يجب أن يمثل 4% من الأصول المرجحة، وفضلت في تقييم كفاية الأموال الخاصة

(1): Mohamed ambar, la gestion de risque de crédit par la méthode raroc, diplôme supérieur des études bancaire, école supérieur de banque, Alger, octobre 2007, p15.

بنسب المخاطرة المرجحة حسب أصناف الأصول وذلك تبعا لدرجة المخاطر النسبية، وحددت اللجنة ضمن مقرر بازل الأولى خمسة أوزان ترجيحية تطبق بغرض حساب الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان وهي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100% مع الأخذ بعين الاعتبار انتماء المقترض لأي دولة في مجموعتين (دول OECD ودول خارج OECD) وترجيحات الأصول داخل الميزانية موضحة في الجدول الأتي:

جدول رقم (2): أوزان ترجيح المخاطر حسب فئات الأصول الواردة في الميزانية.

فئة الأصول	أوزان المخاطر (%)
-المطالبة على الحكومات المركزية المقومة بعملتها المحلية والممولة بتلك العملة. -المطالبات الآخرى على حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنوك المركزية. -المطالبات المضمونة بنقدية الأوراق المالية للحكومات المركزية لمنظمة OECD أو المرهونة من قبل الحكومات المركزية المنظمة OECD.	%0
-مطالبات على مؤسسات قطاع العام المحلية لاستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من قبل المؤسسات.	%0,%10,%20أو %50
-المطالبات على المصارف متعددة التنمية، والمطالبات المرهونة أو المضمونة عن طريق الأوراق المالية التي تصدرها تلك البنوك. -مطالبات البنوك المدمجة مع بلدان خارج OECD مع استحقاق متبقي لمدة تصل إلى سنة واحدة وقروض مع استحقاق متبقي يصل إلى سنة واحدة مع بلدان خارج المنظمة OECD. -مطالبات على مؤسسات القطاع العام غير المحلية لمنظمة OECD.	%20
-قروض مضمونة بالكامل برهون عقار سكني إما بالحيازة من قبل المقترض أو استئجاره.	%50
-المطالبات على القطاع الخاص. -مطالبات البنوك المدمجة في دول خارج منظمة التعاون مع استحقاق أكثر من سنة. -مطالبات على الحكومات المركزية خارج المنظمة -مطالبات على الشركات التجارية التي يمتلكها القطاع العام. -المباني والمنشئات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة، والاستثمارات الأخرى.	%100

المصدر: طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1999، ص135.

أما بالنسبة لما تتعرض له البنوك من مخاطر مرتبطة بأصول خارج الميزانية فقد حدد إطار بازل الأول ذلك بوضع نظام لتحويل تلك الأصول إلى ما يعادلها من الائتمان. فبالنسبة لهذه الالتزامات يتم ضرب معامل ترجيح المخاطر للأصول خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول خارج الميزانية، وعليه يكون معامل التحويل بالشكل التالي: مكافئ الائتمان = التعهدات خارج الميزانية × معامل التحويل.

الأصول المرجحة = مكافئ الائتمان × وزن الترجيح المرافق.

وتجدر الإشارة إلى إعطاء وزن مخاطر لأصول ما لا يعني أن الأصل مشكوك بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب تمييزي للتفرقة بين أصل وأخر من حيث درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة، مع الأخذ في عين الإعتبار معاملات تحويل التعهدات العرضية، وأيضا تحويل ائتمان غير مباشر إلى ائتمان مباشر من فقرات خارج الميزانية إلى فقرات داخل الميزانية [1].

جدول رقم (3): معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية.

المعامل	الأدوات
%10	-التعهدات مثل الائتمان الجاهز وخط الائتمان التي هي أكبر من سنة واحدة، أو الإلتزامات التي يمكن إلغائها في أي وقت دون قيد أو شرط.
%20	-التعهدات على المدى القصير ذات التصفية الذاتية المرتبطة بالأنشطة التجارية مثل: الإعتمادات المستندية المرهونة بشحن بضاعة.
%50	-بعض تعهدات الضما المرتبطة بصفقات معينة مثل: ضمانات حسن الأداء، ضمن الطلب. -التعهدات الأخرى خطابات ضمان والائتمان الجاهز لمعاملة معينة، ذات استحقاق أصلي يفوق مدة تزيد عن سنة. -تسهيلات إصدار سندات لأمر، أوراق تجارية قابلة للتجديد والتزامات أخرى.
%100	-بدائل الائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون مثل: خطابات الائتمان الجاهز التي تستخدم كضمان مالي للقروض والأوراق المالية والقبولات بما فيها التظهيرات التي تحمل طابع القبولات. -اتفاقات إعادة بيع أو إعادة الشراء، وعملية التنازل عن الأصول التي يمل البنك فيها مخاطر الائتمان.

Source: Henie van greuning, sonja barjovic, analyse et gestion du risque bancaire, première édition ESKA, 2004, p110.

(1): طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية**، دار الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1999، ص135.

وفي يناير 1996 أضافت لجنة بازل معايير لاتفاقها الأول، حيث تم خلالها إلزام البنوك بالاحتفاظ برأسمال لمواجهة خطر السوق، ليتم العمل به بدء من نهاية عام 1997، وقد حددت لجنة بازل في هذا التعديل نموذجين لحساب متطلبات رأس المال هما: المنوذج المعياري ونموذج قياس المخاطر الداخلية.

لكن رغم ذلك لم تقتصر اللجنة على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف، لأنها قدرت مواجهة المخاطر المصرفية يتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ لتنفيذ الرقابة على البنوك. فأصدرت اللجن سنة 1997 المبدئ الأساسية للرقابة المصرفية "Suervision Core Principals for Effectve Banking".

تمثلت في إرشادات رقابية يمكن أن تستخدمها السلطات الرقابية في التعامل مع الرقابة في البنوك، وتبعتها في سنة 1999 وضع منهجية "Core Principles Methodology" للتأكد من تطبيق هذه المبادئ من قبل البنوك.

الفرع الثالث: اتفاقية بازل الثانية: سبق أن أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مقررات بشأن تطبيق معايير موحدة لرأس المال، يغطي المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك، وقد وافق محافظو البنوك المركزية للدول الصناعية على هذه القرارات خلال يونيو 1988، وبالتالي أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك ترتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى للمعيار المذكور.

كما أصدرت اللجنة خلال يونيو 1999 مقترحات جديدة لتطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال أطلق عليه بازل الثانية، وطلبت اللجنة أن يتم موافاتها بالتعقيب على هذه المقترحات حتى أخر مارس 2000 تمهيدا لإطار توصيات نهائية في هذا المجال خلال عام 2000.

ونظرا للانتقادات التي وجهت إلى هذه المقترحات من العديد من البنوك ذات الانتشار الدولي والسلطات الرقابية والجهات المعنية، فقد أصدرت اللجنة مقترحات معدلة خلال يناير 2001 لتتلقى التعقيب عليها في نهاية 2001، إلا أنه نظرا لتكرار بعض الانتقادات فقد صدر عن اللجنة ورقة شبه نهائية بشأن هذا المعيار، بحيث تتلقى التعقيبات النهائية عليها في موعد أقصاه 31 يوليو 2003 تمهيدا لإصدارها في شكلها النهائي مع الربع الأخير من عام 2003، على أن يبدأ العمل بها في نهاية 2006.

وبالفعل أخذت العديد من مصارف الدول الكبرى الخطوات اللازمة لتنفيذ الأحكام الاتفاقية الجديدة وبذلك تكون بازل الثانية أكثر مرون وملائمة لمهمة بازل. وعليه ينبغي تحسين قدرة النظام المصرفي الدولي، وأن يشرف على المصارف الفردية لتحمل الصدمات المالية في المستقبل.

وقد تمثلت المقترحات الجديدة والتي أطل عليها متطلبات بازل الثانية في توسيع قاعدة وإطار كفاية رأس المال الذي يضمن تحقيق الأهداف التالية [1]:

- زيادة معدلات الأمان وسلامة النظام المالي العالمي.
- حقيق العدالة في منافسة وتدعيم التساوي والتوازن في المنافسة بين البنوك دولية النشاط وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العام.
- إدخال منهج أكثر شمولية لمعالج المخاطر من خلال إدراج العديد من مخاطر التي لم تكن متضمنة من قبل وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة لتطبيقها في البنوك على كافة مستوياتها.
- تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات سليمة وشاملة لإدارة المخاطر وبالأخص إدارة المخاطر الائتمانية، وذلك بإدخال أساليب متقدمة لقياس مخاطر الائتمان خاصة تطبيق منهج التصنيف الداخلي الذي يعتبر من أهم منافع الاتفاقية الجديدة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مقترحات لجنة بازل بدعائمها الثلاثة (الحد الأدنى لكفاية رأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق) كمدخل تستند عليه الاتفاقية: المراسلة، الاتصال والتحاور بين المختصين في مجال الصناعية المصرفية.

الفرع الرابع: اتفاقية بازل الثالثة:

أولا: النشأة: أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية ، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية ، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن، و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة [2].

(1): سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، ص4-6.

(2): طارق الله خان، وحبيب الله أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 134-135.

ثانيا: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة: تمثلت الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة فيما يلي [1]:

- تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي – Tier1– مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.
- أما رأس المال المساند – Tier 2– فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة.
- تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبود من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
- تدخل لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.
- مسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

(1): طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 136.

خلاصة:

إن القروض المصرفية على اختلاف أنوعها فهي لا تخلو من عنصر المخاطر والتي تنشأ عندما يعجز مقترض ما عن سداد ديونه المستحقة للبنك في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، فقد تكون هذه المخاطر خاصة أو عامة.

حيث لا يمكن أن ينحصر سبب هذه المخاطر في العميل فحسب بل قد يتسب به البنك في حد ذاته أو قد تكون أسباب خارجية عن إرادة الطرفين، لذلك فعلى البنك أن يقوم بدراسة تلك القروض من خلال قياسها ومراقبتها والتحكم فيها من خلال أساليب متعددة وذلك حتى يتمكن من تقليص الحد الأدنى من تلك المخاطر كونه لا يستطيع القضاء عليها نهائيا.

الفصل الثالث

تطبيق تقنية القرض التنقيطي على عينة من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

تمهيد:

يقوم البنك بدراسة وتحليل المخاطرة التي يتعرض لها خاصة فيما يتعلق بمنح القرض إلا أن الخطر يبقى دائما، لذلك يلجأ المصرفي إلى اتخاذ إجراءات وقائية كأخذ ضمانات وتكوين مؤونات من أجل تقليص هذا الخطر إلا أن ذلك لا يحمي البنك بشكل تام وهذا ما يجبر إدارة البنك على القيام بدراسات اقتصادية ومالية مستعينا بالتحليل المالي لتقيم الملاءة المالية للزبون بالإضافة إلى الاستعانة بالطرق والتقنيات الاحصائية التي أضحت جد مهمة لما أثبتته من دقة النتائج وسهولة الاستعمال، وتعتبر طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي إحدى الطرق الأكثر فعالية والمتبعة في تحديد نسبة الخطر وهذا ما سنعرضه في هذا الفصل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرض التنقيطي وتقنية التنقيط:

تعتبر طريقة التنقيط طريقة آلية، في تصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة المعلوماتية وتستعمل التحليل الاحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك التي تمكنه من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحه القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز.

المطلب الأول: ماهية تقنية التنقيط والقرض التنقيطي:

الفرع الأول: نشأة القرض التنقيطي: إن نشأة القرض التنقيطي حديثة، حيث ظهرت الدراسات الأولى الخاصة بالوم أ على يد Admister, Altman, Beaver، وتطورت بعد ذلك في فرنسا على يد M. Schlasser، ولقد اعتمد هذه الدراسات على القيام بتصنيف المؤسسات وإعطاء كل مؤسسة نقطة "score" انطلاقا من الدالة التنقيطية التي تحسب عن طريق التحليل الشعاعي الاستقصائي.

وقد عرفت هذه الطريقة تطورا معتبرا بفضل الوسائل المستعملة في معالجة المعطيات مثل الاعلام الآلي والطرق الاحصائية التي أصبحت يدورها معقدة وغير مستقرة [1].

الفرع الثاني: مفهوم طريقة التنقيط: تعد طريقة التنقيط إحدى الأساليب الاحصائية التي تساعد البنوك في مواجهة مخاطر القروض وتزيد من ثقتها في قرار منح الائتمان من عدمة وعليه تعرف طريقة التنقيط على أنها:" إحصائية تنبؤية لعجز المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم" [2].

وبصفة أدق:" هي التقنية التي تحدد لكل طلب قرض نقطة قياسية لاحتمال فشل المقترض"كما تعرف بأنها:" طريقة احصائية لتحليل الأوضاع المالية للمؤسسات المفترضة لمعرفة العاجزة من السليمة وهذا بفضل مؤشر يسمى النقطة أو Note-score، وهذا الأخير يحسب بواسطة طرق مستمدة من تحليل المعطيات أو الاقتصاد القياسي باستعمال المتغيرات الأساسية للمظهر العام للزبون" [3].

---

(1): خالد علون، **محاولة تقدير خطر منح القرض باستعمال نموذج القرض التنقيطي**، مذكرة مهندس دولة في تخطيط الاحصاء، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء سابقا، الجزائر، 2007-2008، ص53.

(2): Labaradie et Rousseau, crédit management gérer le risque crédit, Ed économie, paris, 1196,p173.

(3): A.M père dusert, risque et contrôle de risque, Ed, économie, paris, 1999, p39.

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف تقنية القرض التنقيطي على أنها :"إحدى طرق التنبؤ الاحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، إذا أنها تساعد مؤسسة الاقتراض على تخفيض، مراقبة، وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم".

وتعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنية احصائية تتمثل في تحليل الخطي التمييزي الذي يعمل على التصنيف بن المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، ولا يمكن لهذه التحليل أن يعمل دون إعدا نموذج النتائج عن معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات على أن يكون حجم تلك العينة كبير بالشكل الكافي، حيث يتم استخراج المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية للمؤسسة، من بين المتغيرات الكلية المدروسة.

مع ترجيح المتغيرات المستخرجة بمعاملات حسب درجتها التمييزية، وذلك بهدف الحصول على علاقة خطية تمكن من تحديد النقطة الناهئية z لكل مؤسسة، تم توضع تلك النقطة في سلم التنقيط لمقارنتها مع النقطة الحرجة لهذا السلم والمسحوبة مسبقا، ومن هذه المقارنة يسهل على البنك اتخاذ قرار منح القرض للزبون من عدمه، وهو ما يجعل النموذج المتحصل عليه في طريقة التنقيط لا يمكن لهذه الطريقة أن تزيل مخاطر القرض بصفة كلية، ولكنها تبقى دائما كأداة تساعد على تقبل تلك المخاطر.

الفرع الثالث: استعمالات القرض التنقيطي: تعتبر طريقة القرض التنقيطي أكثر إتقانا مقارنة مع النسب المالية، ولكن استعمالها قليل إذ تطبق خصوصا على القروض الإستهلاكية علاوة على أنها تستعمل في الحالات التالية [1]:

أولا: حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على تحليل التمييزي، الذي يعتبر كمنهج احصائي يسمح أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه مسبقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وذلك انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل فرد، وبالتالي في هذه المرحلة يجب:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

ثانيا: حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي ملاءة غير

(1): مزياني نور الدين وآخرون، **أهمية استخدام طريقة القرض التنقيطي في عملية اتخاذ القرارات في البنوك**، الملتقى الوطني السادس، استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، ص7.

جيدة وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمعالجة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف القرض التنقيطي:

تتوقف طريقة القرض التنقيطي على مجموعة من المبادئ والأهداف هي كالتالي [1]:

الفرع الأول: مبادئ القرض التنقيطي: وتتمثل أهم مبادئ القرض التنقيطي في ما يلي:

- تعيين عدد معين من النسب "ration" الاقتصادية والمالية والتي تعطي مؤشرات حول وضعية المؤسسات لسنتين أو ثلاث سنوات من قبل لمعرفة المؤسسات التي لها صعوبات.
- القيام بتحليل احصائي للمتغيرات المتعلقة بالزبون.
- اختبار عدد مناسب من النسب المالية.
- تشكيل توليفة خطية تسمى دالة التنقيط "scoring"، شكلها $Z= a_1R_1+a_2R_2+\dots a_nR_n+b$
- إعطاء نقطة أو علامة "score" لكل مؤسسة انطلاقا من هذه النقطة، حيث تصنف المؤسسة سليمة أو عاجزة.

(1): http// www. Crédit scoring.com, date 21/03/2015.

الفرع الثاني: أهداف القرض التنقيطي: إن أهداف القرض التنقيطي مستعملة من طرف مؤسسات الاقتراض من أجل تقدير إمكانية السداد لدى أحد زبائنها قبل منحه القرض ويسمح بـ:

- التقليل من خطر الخسارة الكلية للقرض الممنوح وذلك بضمان اختيار جيد للملفات.
- الاسراع في العمليات الإدارية أي السرعة في اتخاذ القرار وذلك من خلال استعمال المعلوماتية التي تسمح بحساب النقطة "score".
- تنظيم قاعدة متجانسة حول المؤسسات تأكيدا للسياسة المتبعة في اختيار الأخطاء.
- اعداد ملاحظات صغيرة عن الأخطار التي يتم تحليلها وتوضيحها حاضرا والتي تأتي نتائجها مستقبلا، حيث تساعد في الرؤية الواضحة للأخطار أو تسهل تسييرها.
- حصول الزبون على فائدة تجارية حيث يتحصل على الرد حول طلب القرض في ظرف قصير واستغلاله للفرص المتاحة.

المطلب الثالث: إعداد دالة التنقيط واستخدامها في تقدير مخاطر القروض:

إن عملية تحديد دالة التنقيط تتطلب تحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية وربطها بمعاملات ترجيح تتغير قيمتها حسب أهمية المتغير المرتبط به حيث تأخذ في الأخير شكل دالة خطية ولتحقيق ذلك يجب اتباع المراحل التالية [1]:

الفرع الأول: جمع المعلومات: تعتبر المرحلة الأولى وهي ضرورية يتم جمع المعلومات المرتبطة بالزبون بالاعتماد على عدة مصادر مثل: ميزانيات النشاط، جدول حسابات النتائج، المخطط، التمويل...، حيث تسمع لنا هذه المعلومات بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، والتي نستعين بها في حساب النسب المختلفة التي تمثل المعطيات الأساسية في إعداد النموذج.

الفرع الثاني: إعداد العينة (المعاينة): نقوم بسحب العينة من المجتمع المقصود بالدراسة حيث تكون هذه العينة ممثلة لمجتمعها بشكل كاف مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

(1): محمد عبادي، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الوادي، 2012، ص96.

أولا: العشوائية في السحب: حتى تكون العينة ممثلة لمجتمعها بشكل كاف حيث تشمل المؤسسات المصرية السليمة والعاجزة معا.

ثانيا: إدماج القروض المرفوضة في العينة حتى نعطي نظرة حقيقة للمجتمع ثم بعد ذلك نقوم بإعداد العينات الجزئية التالية:

- عينة الإنشاء: حيث نقوم باستخراج نموذج التنقيط على أساس معطياتها.
- عينة الاثبات: وذلك لدراسة مدى نجاعة التنقيط المستخرج من عينة الانشاء.
- عينة التنبؤ: التي تسمح بمراقبة فعالية النموذج في الفترة المستقبلية.

الفرع الثالث: انتقاء المتغيرات: بعد انتقاء العينية التي نرغب في دراستها، نقوم بالتوفيق بين المؤسسات التي تم تجميع ملفاتها حسب ما لدينا من معلومات، وهذا بغرض حساب المتغيرات التي تنقسم إلى نوعين:

1/ المتغيرات التفسيرية التي تتمثل في النسب المالية وتنقسم إلى:

- متغيرات كمية تتمثل أساسا في متغيرات محاسبية هي النسب المالية.
- متغيرات كيفية فوق المؤسسة تتمثل في: عمر المؤسسة، النشاط.....

2/ المتغير الكيفي الذي يمثل حالة المؤسسة بعد قيام البنك بإقراضها ونميز بين نوعين:

- مؤسسات لم تجد صعوبة في تسديد وبالتالي تعتبر مؤسسات سليمة.
- مؤسسات وجدت صعوبة في التسديد وبالتالي تعتبر مؤسسات عاجزة.

الفرع الرابع: التحليل التميزي: التحليل التميزي هو عبارة عن أسلوب إحصائي يعطي مقياسا كافيا لمخاطر عدم القدرة على سداد الديون [1].

وتستعمل البنوك طريقة التحليل التميزي للتقليل من خطر منح القروض حيث تأخذ الطريقة بعين الاعتبار مجموعة من الخصائص المشتركة التي تتعلق بالمؤسسات ومحيطها لتقوم بإنشاء تركيبة أو توليفة خطية تسمح للبنك بمعرفة أي من هذه الخصائص يمكنه تمييز وبصفة دقيقة الحالة المالية للمؤسسة.

(1): محمد محمود عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص78.

حيث تقوم بدراسة عينة من ملفات القروض التي تتكون من مجموعتين جزئيتين:

- تمثل المؤسسات السليمة التي لم تلقى مشاكل في تسوية ديونها.
- تمثل المؤسسات الفاشلة أو العاجزة التي لم تتمكن من الوفاء بديونها بصفة كلية أو جزئية.

ويستبعد هذا النموذج النسب التي تشكل توليفة خطية تميز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة وتعرف هذه التوليفة بدالة التميز الخطية، وتمر علمية التحليل التميزي بالمراحل التالية [1]:

أولا: تحديد متغيرات النموذج: يلجأ البنك إلى فرز كل المعلومات الموجودة في ملفات زبائنه ويتم ترجمتها إلى متغيرات تنقسم إلى قسمين: المتغيرات الكمية لها صفة رقمية وتظهر في شكل نسب مالية، المتغيرات الكيفية كقطاع النشاط وشكل القانوني للمؤسسة، وتتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر ملاءة مالية عن طريق تقنية خطوة بخطوة، هذا في حال وجود متغيرات كثيرة، ترتكز على الاختيار بين متغيرين كيفيين للتفسير لـ n متغير تفسيري (النسب المالية) من بين p متغير معطى، حيث تقوم باختيار المتغيرات واحد بواحد حسب الأكثر تفسيرا.

وتمر هذه الطريقة بالمراحل التالية:

- نقوم بتطبيق الانحدار البسيط للمتغيرات الكمية على المتغير الكيفي، وهذا يعطينا المعامل R^2 (معامل الارتباط)، ونحتفظ بالمتغيرات التي تعطينا نتيجة تطبيق الانحدار R^2 ذو قيمة صغيرة.

- نقوم بتطبيق المضاعف على المتغيرات التي احتفظنا بها في المرحلة الأولى، ومن بين كل المتغيرات نختار المتغير الذي يعطي R^2 الأصغر لنستبعده.

ونستمر في تكرار هذه العملية في كل مرحلة حتى يتناقص عدد المتغيرات.

ثانيا: تحديد صيغة النموذج وحساب النقطة النهائية للمؤسسة:

في هذه المرحلة يتم ربط كل متغير من المتغيرات المختارة لبناء النموذج بمعامل يسمى معامل الترجيح، حيث يعبر ذلك المعامل على مدى دلالة المتغير المرتبط به على الملاءة المالية للمؤسسة، وبعد ذلك يتم تحديد قيم المعاملات، ويمكن وضع دالة التنقيط في الشكل التالي:

(1): بن عمر خالد، **تقدير القرض وفق طريقة التنقيط**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 13، الجزائر، ص60.

$$Z= a_1R_1+a_2R_2+\dots\dots a_nR_n+b$$

حيث: Z = النقطة النهائية "score".

a_1= معامل الترجيح.

R_1= النسب المختارة في النموذج.

b= ثابت.

اعتمادا على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، التي يمكن من خلالها الحكم على عجز أو سلامة المؤسسة.

ثالثا: تحديد النقطة الحرجة: بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة يجب على البنك تحديد النقطة الحرجة، التي تمثل النقطة الفاصلة بين قرار الرفض أو القبول، وحساب النقطة النهائية يكون كالتالي:

$$Z= (n_0Z_0 + n_1Z_1) / (n_0+n_1)$$

حيث:

Z_0= متوسط نقاط n_0 من المؤسسات العاجزة.

Z_1= متوسط نقاط n_1 من المؤسسات السليمة.

وبعد تحديد النقطة الحرجة يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية لها والنقطة الحرجة وذلك كالتالي:

- مؤسسات سليمة: وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية أكبر ويساوي النقطة الحرجة.
- مؤسسات عاجزة: وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية أصغر من أو تساوي النقطة الحرجة.

الفرع الخامس: اختيار دقة النموذج: بعد استخراج النموذج تقوم باختيار صحته بواسطة échantillon de validation ويتم ذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم(4): التصنيف باستعمال النموذج

B	A	
n_i	M_i	A
M_2	n_2	B

حيث:

A= المؤسسات السليمة.

B= المؤسسات العاجزة.

M_i=التصنيف الصحيح i= 1.2

n_i= الخطأ في التصنيف i=1.2

وبالتالي: نجاعة النموذج تحدد نسبة التصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة:

$$G = \frac{M_1 \text{ (عدد ملاحظات الصنف A)} + M_2 \text{ (عدد ملاحظات الصنف B)}}{\text{المجموع الكلي للملاحظات}}$$

كلما كانت G أكبر معناه النموذج ملائما.

بعد قياس دقة النموذج يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب لغرض مقارنتها مع نقطة الفصل (Z^*) ومن ثم اتخاذ قرار المنح أو الرقض لكل زبون.[1]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب طريقة التنقيط:

كأي طريقة من طرق تقدير مخاطر القرض تتميز طريقة التنقيط بمجموعة من المزايا والعيوب [1]:

الفرع الأول: مزايا طريقة التنقيط: تتميز بمجموعة من المزايا تجعلها تطبق على نطاق واسع في البنوك منها:

- السرعة: حيث تسمح للمقترض بالمعالجة والتحليل في ظرف زمني قصير وبالتالي اتخاذ قرار المنح أو عدمه في

(1): بداوي أمينة، لعيادة بسمة، **تقدير خطر منح القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة قالمة، 2013-2014، ص ص، 56، 57.

حين يستفيد الزبون من ذلك أيضا حيث يوفر عليه زمن إضافي للبحث عن مصادر أخرى.

- البساطة: فهي تختلف عن الطرق الكلاسيكية حيث يتم تعويض معطيات المؤسسة في نموذج ثم تحسب النقطة ونتخذ القرار على أساسها.
- أداة للاتخاذ القرار: حيث يمكن نموذج طريقة التنقيط من مراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي مؤسسة، وذلك من خلال دراسة المتغيرات الموجود في النموذج على عكس الطرق الكلاسيكية التي تستدعي إعادة دراسة الملف بأكمله.
- تخفيض تكاليف الدراسة وتحسين نوعية الخدمات: تسمح بربح الوقت من جهة وبذل جهد من جهة أخر، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف دراسة ملفات الزبائن.
- تقليص المعلومات المستخدمة: من خلال الإعتماد على أدوات الإعلام الآلي.
- أداة من أدوات الاستقطاب: فالسرعة التي تتميز بها في اتخاذ القرار وبساطته تسمح بجلب عدد كبير من الزبائن.

الفرع الثاني: عيوب طريقة التنقيط: على الرغم من المزايا التي تتمتع هذه الطريقة إلا أنها لا تخلو من العيوب أهمها:

- يجب أن تكون العينة المدروسة كبيرة.
- المعطيات القاعدية يجب أن تكون دقيقة ومتجانسة.
- مرحلة العمل يجب أن تكون طويلة وذلك من أجل التمكن من معرفة تطور عمل المؤسسة وقياس المؤشرات.
- اختيار النسب الأكثر ملائمة يؤدي بالتحليل الاحصائي إلى انقاص المعلومات القاعدية، وبالتالي لا يؤخذ بعين الاعتبار ظواهر الملاحظة.
- دالة score المؤلفة لها فترة محددة بمعنى في اطار اقتصادي، مالي، سياسي محدود.
- نتيجة score ليست دائما موثوق منها ففي بعض الحالات يجب القيام بدراسة معمقة.
- الطرق الرياضية والإحصائية جد معمقة.
- من حيث مبدأ تعريف العجز فطريقة التنقيط لا تأخذ بعين الاعتبار إلا مخاطرة تجميد الأموال أي وجود تضارب بين مفهوم العجز في المعطيات والعجز كنتيجة.

- تسمح طريقة التنقيط بالحكم على الحالات العادية ويترك الحكم للمحل وتجربته في تقرير الحالات الأكثر صعوبة.

(1):N.Van praag, le crédit management et le crédit scoring Ed, économie, paris, p44.

المبحث الثاني: التعريف بميدان الدراسة:

سنتعرف في هذا المبحث غلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط من خلال التعرض إلى نشأته بالإضافة إلى مهامه وأهدافه والتنظيم على مستواه.

المطلب الأول: نشأة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك:

تمت صياغة مشروع قانون إنشاء الصندوق الوطني للتوفير الاحتياط بنك من طرف Simon، المستشار البلجيكي لدى وزارة المالية في ذلك الوقت، قبل أن يتم تقديمه للمجلس الشعبي الوطني، فبعد المناقشة من قبل أعضاء المجلس وتعديل البعض منه باقتراح الطاهر املاين مدير صندوق التضامن لمحافظات وبلديات الجزائر، أصدر قانون 227-64 في العاشر أوت 1964 يقضي بإنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلفا لصندوق التضامن ما بين محافظات وبلديات الجزائر (CSDCA) على أن دخوله حيز التنفيذ كان سنة 1966 وذلك لسببين رئيسيين وهما[1]:

- رغبة مدير الخزينة العمومية في ذلك الوقت القيام بدراسة السوق، يشرف عليها مكتب دراسات مؤهل لإنجاح العملية.
- التغير الذي حصل على مستوى القيادة السياسية العليا بالبلاد في 19 جوان 1965.

المطلب الثاني: مهام وأهداف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك:

سنتطرق إلى المهام التي أوكلت للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك مع إبراز الأهداف المتوخاة من الاستراتيجية العامة.

الفرع الأول: مهام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك: عقد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك جمعية عامة طارئة في 31 ماي 2005، وذلك لتحديد المهام الجديدة الممكن القيام بها، بغض النظر عن المهام الكلاسيكية والتي ذكرناها في السابق، فخرجت الجمعية العامة الطارئة بإمكانية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك التدخل في تمويل المنشآت والنشاطات التي لها علاقة بالبناء، خاصة لإنجاز المشاريع العقارية ذات الطابع الصناعي أو الإداري بالإضافة إلى المشاريع التي تخص القطاعات السياحية، الصحة، التربية والثقافة.

وفي 28 فيفري 2007، تم عقد جمعية عامة عادية هذه المرة، لدراسة إعادة تموقع الصندوق الوطني للتوفير

(1): www. Cnepbanque.dz.

والاحتياط بنك في السوق المصرفية الوطنية، فكانت النتائج المتوصل إليها تنص على إسناد مهام أخرى له مع المحافظة على المهام السابقة بطبيعة الحال، والتي نصت على ما يلي[1]:

- تسيير الصناديق الخصة بالجماعات المحلية.
- منح القروض للمدخرين من أجل بناء مساكن.
- تمويل الجماعات المحلية لأجل انجاز البناءات القاعدية.
- المشاركة في تمويل التعاونيات الهادفة إلى الحيازة العقارية.
- منح القروض لغير المدخرين بشروط خاصة من أجل البناء والترميم.

الفرع الثاني: أهداف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك: لتحقيق أهدافه، باشر الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك بوضع مخطط استراتيجي حيث اسندت مهمة القيام بذلك إلى المديرية العامة له، يمتد لخمس سنوات كاملة 2008/2004 يرسم الخطوط العريضة لبرنامج عمل، تحت شعار "تثمين عمل الص، و، ت، ا- بنك في الميدان"، فالمخطط الاستراتيجي يهدف إلى تثمين حسن الأداء الذي يتصف به الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك في ميدان التمويل العقاري مع العمل على مواصلة تجسيد برنامج السلطات العمومة بفضل القدرات المالية والبشرية التي يتوفر عليها، فأساس المخطط الاستراتيجي يمكن تقسيمه إلى شقين كما يلي[2]:

أولا: فيما يخص جمع الادخار فهو يهدف إلى:

- المواصلة في الادخار والعمل على تحسينه أي الرفع من حصته السوقية خاصة جمع الادخار على المدى الطويل.
- لعمل على تطوير الشيكات من خلال طرح الممغنطة منها الحساب الجاري البريدي، وهذا ما يتطلب من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك وسائل اتصال جد فعالة.

فتشير التوقعات الخاصة لسنة 2008 بارتفاع نسبة جمع الادخار من 19.17% إلى 22.89%.

ثانيا: فيما يخص منح القروض: يهدف المخطط الاستراتيجي إلى المحافظة على الريادة التي يحتلها الصندوق الوطني للتوفير

(1): لحسن تركي ، مخلوفي عبد السلام، **معوقات تنظيم نظام البنكي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24-25 أفريل 2006، مداخلة غير مرقمة.

(2): www. Cnepbanque.dz.

والاحتياط بنك، لتمويل المشاريع العقارية ولن يتحقق ذلك إلا بـ:

– تحسين جودة الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك، مع الاقتراب أكثر من انشغالات العملاء ومحاولة حلها، كتخفيض أجال دراسة ملفات المقترضين.

– يهدف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك أيضا إلى منح 65000 قرض رهني أي ما يعادل 36 مليار دينار جزائري.

– تمويل السكن الترقوي بضخ حوالي 100 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل فرصة هائلة له للمحافظة على حصته السوقية.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة واد الزناتي:

نتعرف في هذا المطلب على وكالة واد زناتي ومهامه وهيكلها التنظيمي كما يلي[1]:

الفرع الأول: التعريف بالوكالة محل الدراسة "وكالة واد الزناتي": الوكالة هي جزء من شبكة البنك الذي تمثله محليا، وهي مرتبطة هرميا بإدارة الشبكة التي ترتبط هي الأخرى بالهيكل المركزي المكلف بالتطوير والتنشيط التجاري.

تأسست وكالة واد الزناتي في 13 أكتوبر 1986، وهي تابعة للمديرية الجهوية بعنابة ، تشغل وكالة واد الزناتي حاليا 9 موظف من بينهم إطارين والمتمثلين في مدير الوكالة ونائب المدير "تحتوي الوكالة على 12 جهاز كمبيوتر وجهاز واحد موزع كم تحتوي على حاسبة أوراق نقدية وكاشفة للأوراق النقدية المزورة.

الفرع ثاني: مهام الوكالة: تتمثل مهام وكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بواد زناتي في ما يلي:

- تحقيق الأهداف التجارية للبنك.
- إدارة وتطوير تجارة البنك.
- المشاركة في تحسين أداة البنك في ما يتعلق بنشاطات نتائج وجودة خدمات الادارة.
- إدارة وتطوير ملفات زبائن، مع استكمال أكبر عدد ممكن منها.
- القيام بالعمليات المطلوبة من طرف الزبائن مع احترام قوانين وتعليمات البنك.

(1): www. Cnepbanque.dz.

الفرع الثالث: تقسيم الوكالة: تقسم وكالة واد الزناتي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك" إلى قسمين على حسب معايير محددة تنظيميا كما يلي:

- الواجهة الأمامية FRONT OFFICE: هي مساحة الوكالة المخصصة لتقديم خدمات البنك، وهي معدة لاستقبال الزبائن والاستجابة لاحتياجاتهم ورغباتهم.
- الواجهة الخلفية BACK OFFICE: هي مساحة مخصصة للقيام بمختلف العمليات الخاصة بالزبائن ولكن دون استقبالهم، كما هي مخصصة معالجة مختلف العمليات الادارية.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للوكالة:

يتم تنظيم وكالة واد زناتي كما يلي:

الفرع الأول: مدير الوكالة: تتمثل مهام مدير الوكالة في ما يلي:

- وضع الاستراتيجية التجارية للبنك.
- العمل شخصيا مع العملاء المهمين.
- الادارة العامة للعرض التجاري.
- إدارة المهام الإدارية وتلك المتعلقة بإدارة العمال.
- التأكد من التحكم في جميع الاخطار.
- التأكد من انجاز المراقبة من المستوى الأول.

الفرع الثاني: المسؤولين عن الواجهة الأمامية والواجهة الخلفية: المسؤولين عن الواجهة الأمامية والواجهة الخلفية على اتصال مباشر بمدير الوكالة وتتمثل مهامهم في:

- تنشيط ومزامنة وإدارة الفرق التي تحت مسؤوليتهم.
- تقييم العمل المنجز من طرف الفرق.
- التأكد من موثوقية واستمرارية وشفافية معالجة العمليات، مع التحقق من احترام الاجراءات والقوانين والاهتمام الدائم بالنوعية والربح والأمان.
- انجاز المراقبة من المستوى الأول.

الفرع الثالث: مصلحة التجارة: المسؤول عن الاستقبال والتوجيه المكلف هم الاتصال الأول لكل شخص يدخل الوكالة، تتمثل مهامهم في:

- استقبال وتوجيه الزبائن.
- اعلام الزبائن بالمنتجات والخدمات المقدمة من طرف البنك.
- تنظيم مواعيد الزبائن مع المسؤولين.
- مساعدة الزبائن على استعمال الصراف الآلي.
- ادارة صفوف الانتظار.
- تشكيل قاعدة معلومات كبيرة.
- وضع جميع سندات المساعدة في متناول الزبائن.

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لوكالة واد الزناتي

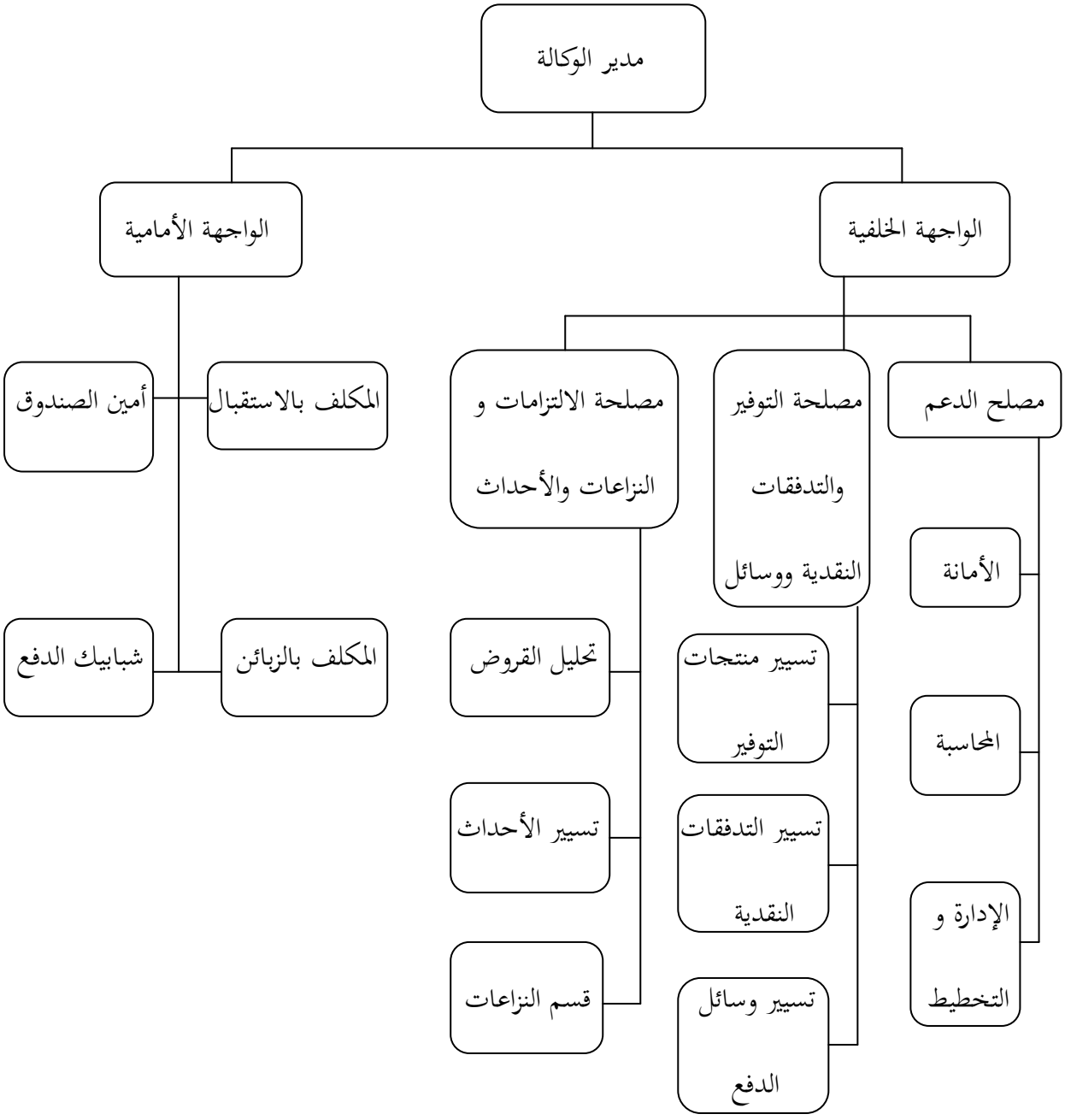

Source :www. Cnepbanque.dz.

المبحث الثالث: وصف عينة الدراسة:

في هذا المبحث سوف نقوم بإسقاط معطيات عينة الدراسة على وكالة واد الزناتي.

المطلب الأول: بناء قاعدة المعطيات:

يتم بناء قاعدة المعطيات بناءا على المعطيات المتوفرة حول القروض الممنوحة والمتحصل عليها من أشخاص تحصلوا على قروض عقارية من بنك التوفير والاحتياط خلال الفترة الممتدة من 2004-2015، تم بناء قاعدة المعطيات لـ: 100 شخص، والتي سوف نقوم بتقدير مخاطر القروض وفق طريقة القرض التنقيطي وذلك بالاعتماد على المتغيرات الأكثر ملائمة لهؤلاء الأشخاص.

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الملفات الخاصة بالقروض العقارية والتي تم دراستها من طرف "CNEP"، وتتكون هذه العينة من مجموعتين:

- المجموعة الأولى: الأشخاص السليمين، الذين قاموا بالوفاء بالتزاماتهم في تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.
- المجموعة الثانية: الأشخاص العاجزين الذين لم يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم وعند تحديد متغيرات الدراسية، يتم تصنيفها إلى متغيرات كمية أي أنها ذات صفة رقمية، ومتغيرات نوعية أي أنها غير حسابية.

ولقد تناولنا في دراستنا 11 متغيرا كميا:

R_1: السن

R_3: عدد الأطفال

R_5: مجموع الدخل

R_7: مدة العمل في المؤسسة

R_8: مبلغ القرض

R_9: مدة القرض

R_{11}: مساحة السكن

R_{12}: عدد الغرف

R_{13}: قيمة المسكن

R_{15}: عدد الأقساط المدفوعة

R_{16}: عدد أقساط الرهن

أما بالنسبة للمتغيرات النوعية (الكيفية) فتشمل 6 متغيرات:

R_2: الحالة العائلية

R4: نوع المهنة

R_6: قطاع النشاط

R_{10}: نوع السكن

R_{14}: استخدام القرض

R_{17}: نوع الشخص

بعد تعيين متغيرات الدراسة، نقوم ببناء عينة نموذج القرض التنقيطي، وذلك بتقسيم عينة الدراسة إلى عينتين جزئيتين:

- عينة الإنشاء: وهي العينة التي نقوم على أساسها بتقدير نموذج دالة التنقيط، حيث تتكون هذه العينة من 74 شخص، مقسمة إلى 46 شخص سليم، و28 شخص عاجز.
- عينة الإثبات: مفادها التأكد من فعالية النموذج المدروس، وتتكون العينة من 26 شخص، مقسمة إلى 16 شخص سليم و10 عاجزين، والجدول التالي يوضح توزيع العينات:

جدول رقم (5): يوضح توزيع عناصر العينة

الفئات	عينة الإنشاء	عينة الإثبات	المجموع
أشخاص سليمين	46	16	62
أشخاص عاجزين	28	10	38
المجموع	74	26	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(3)

- **تحليل المخاطر بالنسبة للمتغيرات النوعية والكمية:**

الجدول رقم (6): يوضح تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير السن R_1

السن / ن الشخص	30-20	40-31	50-41	60-51	أكثر من 60	المجموع
سليم	0	15	17	11	3	46
	0	32	37	24	7	62
عاجز	5	16	3	3	1	28
	8	58	10	10	4	38
المجموع	5	31	20	14	4	74
	7	42	27	19	5	100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: نلاحظ من الجدول أعلاه أن فئة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 31-40 سنة لديهم نسبة مخاطرة تقدر بـ: 58%.

الجدول رقم (7): يوضح تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير عدد الأطفال R_3

عدد الأطفال / ن الشخص	1-0	3-2	5-4	المجموع
سليم	14 30	19 40	13 30	46 62
عاجز	17 60	7 25	4 15	28 38
المجموع	31 42	26 35	17 23	74 100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يتضح من الجدول أعلاه أن الأشخاص الذين لا يملكون أطفال أو لديهم طفلا لديهم نسبة مخاطرة كبيرة تقدر بـ: 60%.

جدول رقم (8): يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير مجموع الدخل R_5

م الدخل / ن الشخص	30000-10000	50000-30001	60000-50001	أكثر من 60001	المجموع
سليم	2 5	22 48	9 19	13 28	46 62
عاجز	1 4	19 68	5 18	3 10	28 38
المجموع	3 4	41 55	14 19	16 22	74 100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: نلاحظ من الجدول أن الأشخاص الذين تتراوح دخولهم بين 50000-30001 لديهم نسبة عالية يقدر بـ:68%.

جدول رقم (9): يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير مدة العمل في المؤسسة R_7

مدة العمل في المؤسسة / ن الشخص	أقل من عام	1-3 سنة	3-5 سنوات	أكثر من 5	المجموع
سليم	21	7	15	3	46
	46	15	33	6	62
عاجز	20	4	2	2	28
	72	14	7	7	38
المجموع	41	11	17	5	74
	55	15	23	8	100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يتضح من الجدول أعلاه أن الأشخاص الذين مدة العمل لديهم في المؤسسة أقل من عام تتراوح نسبة المخاطرة لديهم إلى 72% وهي تعتبر مخاطرة كبيرة.

جدول رقم (10): تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير الحالة العائلية R_2

الحالة العائلية / ن الشخص	عازب	متزوج	المجموع
سليم	6	40	46
	13	87	62
عاجز	13	15	28
	46	54	38
المجموع	19	55	74
	26	74	100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: اعتمادا على الجدول يتضح أن الأشخاص المتزوجين لديهم نسبة مخاطرة عالية تقدر بـ: 54%.

جدول رقم (11): يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير مدة القرض R_9

مدة القرض / ن الشخص	20-10	30-21	40-31	المجموع
سليم	13	27	6	46
	28	59	13	62
عاجز	6	15	7	28
	21	54	25	38
المجموع	19	42	13	74
	26	57	17	100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يتضح من الجدول أن نسبة الأشخاص الذين يتراوح لديهم مدة القرض بين 21-30 سنة تكون لديهم نسبة مخاطرة عالية تقدر بـ: 54%.

جدول رقم (12): يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير مساحة السكن R_{11}

مساحة السكن / ن الشخص	أقل من 100م^2	100م^2-200م^2	أكثر من 200م^2	المجموع
سليم	19	10	17	46
	41	21	36	62
عاجز	16	6	6	28
	58	21	21	38
المجموع	35	16	23	74
	47	22	31	100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يتضح من الجدول أن الأشخاص الذين تكون لديهم مساحة المسكن أقل من 100م^2 تكون لديهم نسبة مخاطرة عالية تقدر بـ: 58%.

جدول رقم (13): يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير عدد الغرف R_{12}

عدد الغرف / ن الشخص	F_2	F_3	F_4	F_5	المجموع
سليم	4 9	17 30	11 24	14 30	46 62
عاجز	4 14	13 46	8 29	3 11	28 38
المجموع	8 11	30 41	19 26	17 22	74 100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يتضح من الجدول أن الأشخاص الذين لديهم مسكن يحتوي على ثلاثة غرف (F_3) لديهم مخاطرة تقدر بـ: 46%.

جدول رقم (14): يمثل تحليل بالنسبة لمتغير استخدام القرض R_{14}

استخدام القرض / ن الشخص	شراء مسكن	بناء مسكن	المجموع
سليم	20 43	26 57	46 62
عاجز	13 46	15 54	28 38
المجموع	33 45	41 55	74 100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يتضح من الجدول أن الأشخاص الذين لديهم سكن عائلي تكون لديهم نسبة مخاطرة عالية تقدر بـ: 54%.

جدول رقم (15): يمثل تحليل المخاطر بالنسبة لمتغير عدد الأقساط المدفوعة R_{15}

ع الأقساط المدفوعة / ن الشخص	أقل من 30	30-60	61-90	أكثر من 90	المجموع
سليم	26 57	16 35	2 4	2 4	46 62
عاجز	22 78	4 14	1 4	1 4	28 38
المجموع	46 65	20 27	3 5	2 3	74 100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: اعتمادا على الجدول أعلاه يتضح أن الأشخاص الذين لديهم عدد الأقساط المدفوعة أقل من 30 قسط لديهم نسبة مخاطرة كبيرة تقدر بـ: 78%.

جدول رقم (16): يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير نوع المهنة R_4

نوع المهنة / ن الشخص	عامل حر	موظف	المجموع
سليم	10 22	36 78	46 62
عاجز	3 11	25 89	28 38
المجموع	13 18	61 82	74 100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يتضح من الجدول أعلاه أن الأشخاص الموظفين لديهم نسبة مخاطرة عالية تقدر بـ: 89%.

جدول رقم (17): يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير قطاع النشاط R_6

قطاع النشاط / ن الشخص	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	قطاع الخدمات	المجموع
سليم	8 17	5 12	33 71	46 62
عاجز	2 7	1 3	25 90	28 38
المجموع	10 14	6 8	58 78	74 100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يوضح الجدول أعلاه أن الأشخاص الموظفين بقطاع الخدمات تكون لديهم نسبة مخاطرة عالية جدا تقدر بـ: 90%.

جدول رقم (18): يوضح تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير قيمة المسكن R_{13}

قيمة المسكن (بمليون) / ن الشخص	100م-400م	401م- 600م	601م-800م	أكثر من 800 مليون	المجموع
سليم	32 69	8 17	3 7	3 7	46 62
عاجز	19 67	7 25	1 4	1 4	28 38
المجموع	51 68	15 20	4 6	4 6	74 100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يتضح من الجدول أن نسبة المخاطرة تكون عالية عندما تتراوح قيمة المسكن بين 100 مليون – 400 مليون حيث تقدر بـ: 67%.

جدول رقم (19): يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير أقساط الرهن R_{16}

أقساط الرهن / ن الشخص	4000-2000	6000-4001	10000-6001	أكثر من 10000	المجموع
سليم	15 32	8 17	13 28	10 23	46 62
عاجز	9 32	7 25	6 21	6 21	28 38
المجموع	24 32	15 20	19 26	16 22	74 100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يتضح م الجدول أن الأشخاص الذين تكون لديهم أقساط الرهن محصورة بين 2000-4000 تكون لديهم نسبة مخاطرة تقدر بـ: 32%.

جدول رقم (20): يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير مبلغ القرض R_8

مبلغ القرض / ن الشخص	30مليون-100مليون	101مليون-500مليون	501مليون- 900مليون	المجموع
سليم	15 32	24 52	7 16	46 62
عاجز	5 18	20 71	3 11	28 38
المجموع	20 27	44 59	10 14	74 100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يتضح من الجدول أن الأشخاص الذين ينحصر مبلغ القرض لديهم بين 101 مليون – 500 مليون تكون لديهم نسبة مخاطرة عالية تقدر بـ: 71%.

جدول رقم (21): يمثل تحليل المخاطرة بالنسبة لمتغير نوع السكن R_{10}

نوع السكن / ن الشخص	سكن عائلي	سكن فردي	المجموع
سليم	19 41	27 59	46 62
عاجز	14 50	14 50	28 38
المجموع	33 45	41 55	74 100

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يتضح من الجدول أن الأشخاص الذين لديهم سكن عائلي أو فردي تكون لديهم نسبة مخاطرة عالية تقدر بـ: 50%.

المطلب الثاني: اختيار المتغيرات التمييزية النموذجية:

يتم اختيار هذه المتغيرات بالاعتماد على التحليل التدريجي أو ما يعرف بطريقة خطوة بخطوة(Stepwise), ويعتمد أساسا على الاختبارات الاحصائية بشأن اتخاذ قرار إضافة أو حذف متغير, وأكثر هذه الاختبارات استخداما في هذا المجال هو: لامدالويلكس (Wilks lamabda), بالإضافة إلى توزيع فيشر في الحكم على معنوية التغير في إحصاء لامدا لويلكس الناتج عن إضافة أو حذف أي من المتغيرات المستقلة إلى التحليل.

الفرع الأول: تحديد المتغيرات المميزة: من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن برنامج Spss قد اختار ثلاثة متغيرات هي: - (R_1) السن

- (R_{10}) نوع المسكن
- (R_{14}) استخدام القرض

جدول رقم(22): يبين المتغيرات المميزة

Variables introduites /éliminées[a,b,c,d]

Pas	Introduite	Lambda de Wilks							
		Statistique	ddl1	ddl2	ddl3	F exact			
						Statistique	ddl1	ddl2	Signification
1	السن	,883	1	1	72,000	9,532	1	72,000	,003
2	استخدام القرض	,809	2	1	72,000	8,357	2	71,000	,001
3	السكن نوع	,764	3	1	72,000	7,217	3	70,000	,000

المصدر: مخرجات برنامج: SPSS 20

الفرع الثاني: اختيار القيمة الذاتية ومعامل الارتباط القانوني للمتغيرات المميزة.

جدول رقم(23): القيمة الذاتية ومعامل الارتباط القانوني.

Valeurs propres

Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	,309[a]	100,0	100,0	,486

المصدر: مخرجات برنامج: SPSS.20

- حسب التحليل التمييزي فإن أحسن المتغيرات هي التي تعطي أكبر قيمة ذاتية, ومن خلال الجدول نلاحظ، أن القيمة الذاتية المختارة هي: 0.309 وهذه النسبة هي القيمة التي تدل على قدرة المتغيرات على التمييز.
- كما نلاحظ، أن قيمة الارتباط القانوني تساوي 0.486 وهي تدل على الارتباط المتوسط بين الدالة التمييزية والمجموعتين.

الفرع الثالث: اختيار لامدالويلكس: من خلال الجدول نلاحظ، أن قيمة لامدالويلكس تساوي 0.794 هي قيمة مقبولة معنويا, حيث أن قيمة Khi.deux تساوي 19.0هي بمستوى معنوية, وبالتالي فالمتغيرات المختارة يمكن القول أن لها قدرة فعالة للتمييز بين المجموعتين.

الجدول رقم(24): اختيار لامدالويلكس.

Lambda de Wilks

Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Signification
1	,764	19,000	3	,000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.20

الفرع الرابع: المساهمة النسبية للمتغيرات: يتم في هذه المرحلة ترتيب المتغيرات حسب أهمية كل متغير في التمييز بين المجموعتين ومن خلال الجدول تضح أن المتغير الأكثر مساهمة في التمييز هي: متغير السن ثم نوع السكن.

جدول رقم(25): قيم الشعاع السلمي للمتغيرات التمييزية.

المتغيرات	القيمة
السن	654
نوع السكن	153
استخدام القرض	253

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: تحديد الدالة التنقيط والنقطة الحرجة:

بعد اختيار المتغيرات المميزة يتم تحديد الدالة التمييزية والنقطة الحرجة كالتالي:

الفرع الأول: تكوين دالة التنقيط: تحتوي هذه الدالة على المتغيرات الأكثر تميزا والتي تم تحديدها سابقا, والموضحة في الجدول التالي: الجدول رقم (26): معاملات المتغيرات التمييزية في دالة التنقيط

variables	Fonction
	1
السن	,900
السكن نوع	,737
القرض استخدام	-1,179

المصدر: مخرجات برنامج spss20

من خلال الجدول يمكن كتابة التنقيط على النحو التالي:

$$Z^* = 0.9\ R_1 + 0.737\ R_{10} - 1.179\ R_{14}$$

الفرع الثاني: تحديد النقطة الحرجة: يتم حساب النقطة الحرجة عن طريق العلاقة التالية:

$$Z^* = \frac{n_0 Z_0 + n_1 Z_1}{n_0 + n_0}$$

حيث: n_0: عدد الأفراد العاجزين في عينة الانشاء.

Z_0: متوسط نقاط الأفراد العاجزين في عينة الانشاء.

N_1: عدد الأفراد السالمين في عينة الانشاء.

Z_1: متوسط الأفراد السالمين في عينة الانشاء.

والجدول التالي يوضح معطيات العينة لحساب النقطة الحرجة.

جدول رقم (27): معطيات العينة لحساب الحرجة.

	مجموع النقاط	العدد	متوسط الحساب
الأشخاص السالمين	89.2	46	1.939
الأشخاص العجزين	36.794	28	1.314

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss20

بالاعتماد على الجدول فإن النقطة الحرجة تأتي القيمة التالية:

$$Z^* = \frac{46(1,939)+28(1,314)}{46+28} = 1,70$$

وبالتالي:

- إذا كان $Z^* \leq 1.70$ فإن الشخص سليم.
- إذا كان $Z^* > 1.70$ فإن الشخص سليم.

المطلب الرابع: دراسة وقياس نتائج دالة التنقيط:

يتم دراسة نتائج دالة التنقيط بإسقاطها على عينة الانشاء, أما قياس دقة نتائج الدالة فيكون بإسقاطها على عينة الاثبات.

الفرع الأول: نتائج دالة التنقيط على عينة الانشاء: لدينا في العينة 74 شخصا موزعين كما يلي:

- 46 شخص سليم.
- 28 شخص عاجز.

بالنسبة للمجموعة (1) التي تتكون من 46 شخص سليم كان تصنيف الدالة كما يلي:

- 30 شخص سليم أي تصنيف صحيح وذلك بنسبة 65.2 %
- 16 شخص عاجز أي تصنيف خاطئ وذلك بنسبة 34.8 %

بالنسبة للمجموعة (2) والتي تتكون من 28 شخص عاجز كان تصنيف الدالة كما يلي:

- 21 شخص عاجز أي تصنيف صحيح وذلك بنسبة 75 %
- 7 أشخاص سالمين أي تصنيف خاطئ وذلك بنسبة 25 %

يمكن القول أن التصنيف الصحيح للعينة إجمالا تساوي: (65.2 % + 75 %) /2= 70.1 %

ونسبة التصنيف الخاطئ تساوي: (34.8 %+ 25.0 %)/2 = 29.9 %

الجدول رقم(28): نتائج دالة التنقيط على عينة الانشاء.

المجموعات		الأشخاص السالمين	الأشخاص العاجزين	المجموع
الأشخاص السالمين	العدد	30	16	46
	النسبة	%65.2	%34.8	%100
الأشخاص العاجزين	العدد	07	21	28
	النسبة	%25	%75	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(3)

الفرع الثاني: قياس دقة النموذج: يتم قياس دقة النموذج بإسقاطها على عينة الاثبات التي تتكون من 26 شخص موزعين إلى 16 شخص سليم و10 أشخاص عاجزين, ولقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم(29): نتائج دالة التنقيط على عينة الاثبات.

المجموعات		الأشخاص السالمين	الأشخاص العاجزين	المجموع
الأشخاص السالمين	العدد	8	8	16
	النسبة	%50	%50	%100
الأشخاص العاجزين	العدد	07	3	10
	النسبة	%70	%30	100%

المصدر: من إعداد الطلبة.

من الجدول نلاحظ أن الدالة قامت بالتصنيف التالي:

- بالنسبة لمجموعة الأشخاص السالمين والتي تتكون من 14 شخصا تم تصنيفها إلى:

  8 أشخاص سالمين أي تصنيف صحيح وذلك بنسبة 50 %

  6 أشخاص عاجزين أي تصنيف خاطئ وذلك بنسبة 50 %

- بالنسبة لمجموعة الأشخاص العاجزين والتي تتكون من 12 شخصا تم تصنيفها إلى:

  8 أشخاص سالمين وهو تصنيف خاطئ وذلك بنسبة 70 %

  4 أشخاص عاجزين وهو تصنيف صحيح وذلك بنسبة 30 %

وبالتالي يمكن القول أن التصنيف الصحيح لعينة الإثبات إجمالا تساوي : (50 %+30 %)/2 = 40 %

أما نسبة التصنيف الخاطئ تساوي : (50 %+70 %)/2 =60 %

جدول رقم (30): نسبة التصنيف الصحيح والخاطئ لعينتي الإنشاء والإثبات.

نوع المجموع	عدد أفراد الغينة	نسبة التصنيف الصحيح	نسبة التصنيف الخطأ	المجموع
عينة الإنشاء	74	%66.55	%29.9	100
عينة الإثبات	26	%40	%60	100
المجـــــــموع	100	%63	%37	100

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- نسبة التصنيف الصحيح للعينة ككل بلغ : 63% وهي نسبة معتبرة تدل على مصداقية النموذج .
- نسبة التصنيف الخاطئ ككل بلغ : 37% .

ومن خلال نتائج عينة الإنشاء وعينة الإثبات نلاحظ أن الفرق بين التصنيف الصحيح للعينتين بلغ: 70.1%-40%=30.1%.

أما الفرق بين التصنيف الخاطئ للعينتين بلغ : 30.1%- = 60%-29.9%.

وبالتالي هذا الفرق بين التصنيفين يشير إلى عدم التطابق بين نتائج العينتين, ومنه فإن دالة التنقيط ليس لها قدرة على التنبؤ, وبالتالي لا يمكن أن يعتمد عليها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في تحديد عملائه القادرين على السداد و العاجزين.

خلاصة:

وخلاصة القول أن نموذج طريقة التنقيط ذو طبيعة ستاتيكية لأنه يعتمد على نموذج خطي ساكن عبر الزمن، وهو ما لا يلائم دراسة المؤسسة التي يتسم نشاطها بالديناميكية المستمرة، كما نجد طريقة التنقيط صعوبة في ترجم المتغيرات الكيفية إلى طبيعة رقمية، وإذا لم تتم تلك العملية بطريقة صحيحة فإن ذلك يؤدي إلى نتائج أكثر بعدا عن الواقع.

الخاتمة العامة:

تمثل البنوك عصب الاقتصاد وأساس النظام البنكي في شتى أقطاب العالم ووسيلة لتلبية حاجات التمويل، واستخدامها في مشاريع تعود بالازدهار والنمو الاقتصادي على الدول، وتلعب عملية الاقتراض البنكي دورا مهما في تحريك النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه العملية تكون مصحوبة بمجموعة من المخاطر وأهمها مخاطر عدم التسديد، والتي لا يمكن الحد منها كليا، لذلك يجب على البنوك أن تقوم بتقديرها والتنبؤ بحدوثها بهدف التقليل منها والسيطرة عليها إلى أقصى حد ممكن وذلك باستخدام طرق عملية جديدة وفعالة، من بين هذه الطرق نجد الطريقة الكلاسيكية والطرق الاحصائية.

ونظرا لقصور الطريق الكلاسيكية المعتمدة لديها في تقدير مخاطر القروض والتي أساسها الاعتماد على أدوات التحليل المالي، تم اللجوء إلى بديل أحسن عن الطريقة الكلاسيكية يتمثل في تقدير مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي والتي تعتبر أكثر فعالية من الطرق الأخرى.

من خلال الدراسة يمكن اختيار الفرضيات كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى: تصنف وتقيم مخاطر القروض البنكية بالاعتماد على جملة من التقنيات، من أهمها الطريقة الكلاسيكية (النسب المالية)، وتلك الي تعتمد على التحليل الاحصائي وهي طريقة التنقيط، فهي تشابه من الهدف، لكنها تتفاوت فيما بينها من حيث تقليل نسبة المخاطر وهذا ما ينفي الفرضية الأولى.
- الفرضية الثانية: تعتبر الضمانات وسيلة لمواجهة خطر عدم السداد، هي فرضية صحيحة، لأن القروض تمثل مورد أساسي للبنك وعدم السداد يجعل البنك يفقد جزءا من اراداته لذلك كان لزاما عليه أن يضع الضمان كشرط أساسي لقبول طلب القرض.
- الفرضية الثالثة: رغم قدرة طريقة القرض التنقيطي وتحديد قدرة الزبون على السداد فإنها لا تستطيع إلغاء المخاطر كليا وهذا ما ينفي صحة هذه الفرضية، لأن الخطر والقرض شيآن متلازمان في النشاط البنكي، وبالتالي هذه الطريقة تساهم في التقليل من حدة الخطر وليس إلغائه نهائيا.

النتائج:

- عند قيام البنوك بتقديم قروض لزبائنها فإنها تتحمل مخاطر ملازمة لها تسمى بمخاطر القروض، والتي لا يمكن إلغاؤها بصفة نهائية وإنما يمكن تقليل من حدتها فقط.

- على الرغم من أن الطريقة الكلاسيكية ساعدت البنوك كثيرا في تخفيض نسبة الخطأ في منح القروض إلا أنه ليس بإمكانها التقليل من تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن، وبالتالي جاءت طريقة القروض التنقيطي لتعطي نقطة لكل وتقوم بمقارنتها مع النقطة الحرجة، فإذا كانت النقطة أكبر من النقطة الحرجة فإن المؤسسة في حالة جيدة، والعكس تكون المؤسسة في هذه الحالة سيئة إذا كانت هذه النقطة أقل من النقطة الحرجة.
- اقتصار البنوك التجارية العمومية بصفة أساسية على مخاطر معينة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر.
- قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك التجارية العمومية وإدارة مخاطرها، لأنها مستوحاة من بازل الأولى، وبالتالي ضرورة المرور إلى بازل الثانية والتفكير في الأخذ بمستجدات بازل الثالثة، وذلك لأن تطبيق مقترحات بازل الثانية يعد شرطا ضروريا لكنه غير كافي لتمكين البنوك العمومية من تحديد مدى كفاية رأسمالها الاقتصادي، إرساء مبادئ الرقابة الاحترازية الفعالة، فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية والافصاح، لأن ذلك يتوقف على تقنيات عالية لا تتوفر عليها البنوك الجزائرية.
- افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها.
- إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في رقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية، مع استحداث نظام للتنقيط نراعي فيه الخصائص الاقتصادية المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقييما لجدارتهم الائتمانية.
- ضعف الافصاح البنوك التجارية حيث أن التأخر في ارسال التقارير المالية لمركزية المخاطر مازال السمة التي تميز بعض البنوك العمومية.

نتائج الدراسة التطبيقية:

بعد القيام بدراسة تطبيقية بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –وكالة واد الزناتي– تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن طريقة القرض التنقيطي لم تقلل من خطر عدم السداد التي تتعرض لها الوكالة.
- النموذج التنقيطي الذي تعتمد عليه الوكالة تركز على مجموعة من النسب يعاملها معاملة واحدة، حيث لم يعطي معامل للنسب الأكثر أهمية.

التوصيات:

بهدف ترشيد قرارات منح القروض بالنسبة للبنوك يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تقديم كل المعلومات اللازمة في ملفات القرض.
- يجب على البنك يقوم بدراسة دقيقة وموضوعية لملفات القرض من كل النواحي كمدى مساهمة المشروع الذي من شأنه قام طلب القرض في التنمية الاقتصادية ومدى ايجابيته في المحيط الاجتماعي.
- يجب على البنك اتباع أساليب ووسائل أكثر تقدم وتطورا وتقييم المخاطر والتقليل منها.
- أن يكون استعمال القرض التنقيطي مكمل للطريقة الكلاسيكية باعتبارها أداة مساعدة لاتخاذ قرار منح الائتمان.
- نظرا للمتغيرات المستمرة في المحيط الاقتصادي والتكنولوجي والتي تأثر بشكل ومباشر على معطيات الزبائن فأنه من الضروري قيام البنك بمراجعة مستمرة لنموذج التنقيط وانشاء نظام معلومات يسمح بنقل معلومات بسرعة.
- يجب تهيئة نماذج لكل قطاع وذلك لتعدد الأنشطة الاقتصادية واختلاف طبيعة الزبائن.
- تحديد مقدار التأثير على الارادات، الدخل، والأصول وتقييم الأثر المحتمل على أعمال البنوك.
- تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو الغاء مصادر الخطر وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ومتابعة المؤثرات الخارجية ومحاربة كل أوجه الاحتيال والغش.
- التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه باستخدام احدث تقنيات التنبؤ.

وفي الأخير ندعوا الصندوق الوطني للتوفير –وكالة واد الزناتي– إلى إتباع تقنيات أخرى بديلة عن طريقة التنقيط لأنها لا تساعد في تخفيض نسبة الخطأ في منح القروض.

أفاق الدراسة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة عدم فعالية طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بخطر عدم السداد لذلك وجب على الوكالة محل الدراسة استخدام طرق أكثر تطورا ومرونة من أجل التقليل من مخاطر عدم التسديد من جهة والسرعة في اتخاذ القرار من جهة أخرى، وذلك باتباع طرق أخرى للتنبؤ وهي:

- التقدير باستخدام الطرق الاحصائية: رجال القرض، طريقة نقاط المخاطرة، طريقة الانظمة الخبرية.
- التقدير بالشبكات العصبية الاصطناعية.

الخاتمة العامة:

تمثل البنوك عصب الاقتصاد وأساس النظام البنكي في شتى أقطاب العالم ووسيلة لتلبية حاجات التمويل، واستخدامها في مشاريع تعود بالازدهار والنمو الاقتصادي على الدول، وتلعب عملية الاقتراض البنكي دورا مهما في تحريك النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه العملية تكون مصحوبة بمجموعة من المخاطر وأهمها مخاطر عدم التسديد، والتي لا يمكن الحد منها كليا، لذلك يجب على البنوك أن تقوم بتقديرها والتنبؤ بحدوثها بهدف التقليل منها والسيطرة عليها إلى أقصى حد ممكن وذلك باستخدام طرق عملية جديدة وفعالة، من بين هذه الطرق نجد الطريقة الكلاسيكية والطرق الاحصائية.

ونظرا لقصور الطريق الكلاسيكية المعتمدة لديها في تقدير مخاطر القروض والتي أساسها الاعتماد على أدوات التحليل المالي، تم اللجوء إلى بديل أحسن عن الطريقة الكلاسيكية يتمثل في تقدير مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي والتي تعتبر أكثر فعالية من الطرق الأخرى.

من خلال الدراسة يمكن اختيار الفرضيات كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى: تصنف وتقيم مخاطر القروض البنكية بالاعتماد على جملة من التقنيات، من أهمها الطريقة الكلاسيكية (النسب المالية)، وتلك الي تعتمد على التحليل الاحصائي وهي طريقة التنقيط، فهي تشابه من الهدف، لكنها تتفاوت فيما بينها من حيث تقليل نسبة المخاطر وهذا ما ينفي الفرضية الأولى.
- الفرضية الثانية: تعتبر الضمانات وسيلة لمواجهة خطر عدم السداد، هي فرضية صحيحة، لأن القروض تمثل مورد أساسي للبنك وعدم السداد يجعل البنك يفقد جزءا من ارادته لذلك كان لزاما عليه أن يضع الضمان كشرط أساسي لقبول طلب القرض.
- الفرضية الثالثة: رغم قدرة طريقة القرض التنقيطي وتحديد قدرة الزبون على السداد فإنها لا تستطيع إلغاء المخاطر كليا وهذا ما ينفي صحة هذه الفرضية، لأن الخطر والقرض شيآن متلازمان في النشاط البنكي، وبالتالي هذه الطريقة تساهم في التقليل من حدة الخطر وليس إلغائه نهائيا.

النتائج:

- عند قيام البنوك بتقديم قروض لزبائنها فإنها تتحمل مخاطر ملازمة لها تسمى بمخاطر القروض، والتي لا يمكن إلغاؤها بصفة نهائية وإنما يمكن تقليل من حدتها فقط.

- على الرغم من أن الطريقة الكلاسيكية ساعدت البنوك كثيرا في تخفيض نسبة الخطأ في منح القروض إلا أنه ليس بإمكانها التقليل من تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن، وبالتالي جاءت طريقة القروض التنقيطي لتعطي نقطة لكل وتقوم بمقارنتها مع النقطة الحرجة، فإذا كانت النقطة أكبر من النقطة الحرجة فإن المؤسسة في حالة جيدة، والعكس تكون المؤسسة في هذه الحالة سيئة إذا كانت هذه النقطة أقل من النقطة الحرجة.
- اقتصار البنوك التجارية العمومية بصفة أساسية على مخاطر معينة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر.
- قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك التجارية العمومية وإدارة مخاطرها، لأنها مستوحاة من بازل الأولى، وبالتالي ضرورة المرور إلى بازل الثانية والتفكير في الأخذ بمستجدات بازل الثالثة، وذلك لأن تطبيق مقترحات بازل الثانية يعد شرطا ضروريا لكنه غير كافي لتمكين البنوك العمومية من تحديد مدى كفاية رأسمالها الاقتصادي، إرساء مبادئ الرقابة الاحترازية الفعالة، فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية والافصاح، لأن ذلك يتوقف على تقنيات عالية لا تتوفر عليها البنوك الجزائرية.
- افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها.
- إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في رقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية، مع استحداث نظام للتنقيط نراعي فيه الخصائص الاقتصادية المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقييما لجدارتهم الائتمانية.
- ضعف الافصاح البنوك التجارية حيث أن التأخر في ارسال التقارير المالية لمركزية المخاطر مازال السمة التي تميز بعض البنوك العمومية.

نتائج الدراسة التطبيقية:

بعد القيام بدراسة تطبيقية بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –وكالة واد الزناتي– تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن طريقة القرض التنقيطي لم تقلل من خطر عدم السداد التي تتعرض لها الوكالة.
- النموذج التنقيطي الذي تعتمد عليه الوكالة تركز على مجموعة من النسب يعاملها معاملة واحدة، حيث لم يعطي معامل للنسب الأكثر أهمية.

التوصيات:

بهدف ترشيد قرارات منح القروض بالنسبة للبنوك يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تقديم كل المعلومات اللازمة في ملفات القرض.
- يجب على البنك يقوم بدراسة دقيقة وموضوعية لملفات القرض من كل النواحي كمدى مساهمة المشروع الذي من شأنه قام طلب القرض في التنمية الاقتصادية ومدى ايجابيته في المحيط الاجتماعي.
- يجب على البنك اتباع أساليب ووسائل أكثر تقدم وتطورا وتقييم المخاطر والتقليل منها.
- أن يكون استعمال القرض التنقيطي مكمل للطريقة الكلاسيكية باعتبارها أداة مساعدة لاتخاذ قرار منح الائتمان.
- نظرا للمتغيرات المستمرة في المحيط الاقتصادي والتكنولوجي والتي تأثر بشكل ومباشر على معطيات الزبائن فأنه من الضروري قيام البنك بمراجعة مستمرة لنموذج التنقيط وانشاء نظام معلومات يسمح بنقل معلومات بسرعة.
- يجب تهيئة نماذج لكل قطاع وذلك لتعدد الأنشطة الاقتصادية واختلاف طبيعة الزبائن.
- تحديد مقدار التأثير على الارادات، الدخل، والأصول وتقييم الأثر المحتمل على أعمال البنوك.
- تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو الغاء مصادر الخطر وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ومتابعة المؤثرات الخارجية ومحاربة كل أوجه الاحتيال والغش.
- التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه باستخدام احدث تقنيات التنبؤ.

وفي الأخير ندعوا الصندوق الوطني للتوفير –وكالة واد الزناتي– إلى إتباع تقنيات أخرى بديلة عن طريقة التنقيط لأنها لا تساعد في تخفيض نسبة الخطأ في منح القروض.

أفاق الدراسة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة عدم فعالية طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بخطر عدم السداد لذلك وجب على الوكالة محل الدراسة استخدام طرق أكثر تطورا ومرونة من أجل التقليل من مخاطر عدم التسديد من جهة والسرعة في اتخاذ القرار من جهة أخرى، وذلك باتباع طرق أخرى للتنبؤ وهي:

- التقدير باستخدام الطرق الاحصائية: رجال القرض، طريقة نقاط المخاطرة، طريقة الانظمة الخبرية.
- التقدير بالشبكات العصبية الاصطناعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1- القزويني شاكر، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية, 1992.

2- العلواني زياد، **النقود والمصارف**، منشورات جامعة حلب، سوريا، دون طبعة, 1995.

3- الزبيدي حمزة محمود، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الطبعة الأولى, 2002.

4- الحنفي عبد الغفار، وعبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، دون طبعة, 1993.

5- الحناوي محمد الصالح وعبد السلام فتاح، **المؤسسات المالية**، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الرابعة, 2000.

6- الرشيد عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل النشر، عمان، الطبعة الأولى, 1999.

7- البدوي محمد عباس، **المحاسبة تحليل القوائم المالية**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية, الطبعة الثانية, 2005.

8- الشواربي عبد الحميد، محمد الشواربي، **إدارة مخاطر التعثر المصرفي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية, الطبعة الثانية, 2007.

9- الخطيب سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، دون طبعة, 2005.

10- الحمزاوي محمد خليل كمال, اقتصاد الائتمان المصرفي, منشأة المعارف للنشر, القاهرة, الطبعة الأولى, 2000.

11- الصباح عبد الستار مصطفى والعامري سعود حايد, الادارة المالية, دار وائل لنشر والتوزيع, الأردن, الطبعة الثانية, 2003.

12- أبو حمد رضا صاحب، **إدارة المصارف**، دار الفكر للنشر، عمان، الطبعة الأولى،2002 .

13- بدوزي عدلي ناشر, **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, الطبعة الأولى, 2005.

14- بوعتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، دون طبعة 2000.

15- حماد طارق عبد العال، **المشتقات المالية**، دار الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى, 1999.

16- حماد طارق عبد العال ، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى, 2003 .

17- حسن السيسي صلاح الدين، **قضايا مصرفية معاصرة**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.

18- حسين السيسي صلاح الدين، **إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية**, دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى, 1998.

19- خان طارق الله وحبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في صناعة المالية الإسلامية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية, الطبعة الأولى، 2003.

20- طه طارق، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، الطبعة الأولى, 2007.

21- طلعت أسعد عبد الحميد، **إدارة البنوك المتكاملة**، مكتبات مؤسسات الأهرام، القاهرة، دون طبعة, 2000.

22- شيخة مصطفى رشدي, **النقود والمصارف والاتمان**, الاسكندرية, دون طبعة, 1999.

23- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، دون طبعة, 1989.

24- عبد ربه محمود محمد، **دراسة في محاسبة التكاليف–قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفية**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، الطبعة الأولى, 2000.

25- عبد الستار مصطفى الصباح وسعود حايد العامري، **الإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية, 2003.

26- غنيم أحمد، **صناعة القرار الائتماني في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك**، مطبعة المستقبل، الطبعة الثانية، 1998.

27- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، دون طبعة, 2000.

28- قرياقص رسمية، **أسواق المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى, 1999.

29- لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2009.

30- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

31- مطر محمد، **التحليل المالي والائتماني، الأساليب-الأدوات-الاستخدامات العلمية-**, دار وائل لنشر، عمان، الطبعة الأولى،2000.

32- منير إبراهيم الهندي، **الأوراق المالية وأسواق المال**، مركز دلتا للطباعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية, 2002.

33- هندي منير ابراهيم، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2002.

34- هندي منير إبراهيم، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعرفة، الاسكندرية، الطبعة الأولى,1999.

ثانيا: الكتب باللغة الفرنسية

1- labaradie et Rousseau, crédit management gérer le risque crédit, Ed économie, paris, 1996.

2- A.M percie dusert, Risque et contrôle de risque, Ed, économie, paris, 1999.

3- Michale Mathieu, l'exploitation bancaire et rispue de crédit, Edition la revue banque, paris, 1995.

4- Mohamed ambar, la gestion de risque de crédit par la méthode, diplôme supérieur des études bancaire, école supérieur de banque, Alger, octobre 2007.

5- N.Van praag, le crédit management et le crédit scoring Ed, économie, paris, 1995.

6- Source: Henie van greuning, sonja barjovic, analyse et gestion du risque bancaire, première édition ESKA, 2004.

ثالثا: المذكرات

1- علون خالد، **محاولة تقدير خطر منح القرض باستعمال نموذج القرض التنقيطي**، مذكرة مهندس دولة في تخطيط الإحصاء، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء سابقا، الجزائر، 2007، 2008.

2- لعماري أمينة، لعيادة بسمة، **تقدير خطر منح القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة قالمة، 2013-2014.

رابعا: المجلات والملتقيات

1- بلعجوز حسين, **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيه**ا, مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية, مناقشة-مخاطر- تقنيات, جامعة جيجل- الجزائر, يومي 6-7 جوان 2005.

2- بن عمر خالد، **تقدير القرض وفق طريقة التنقيط**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 13، الجزائر،2003.

3- تركي لحسن ومخلوفي عبد السلام, **معوقات تنظيم نظام البنكي في الجزائر، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، بشار، 24-25 أفريل 2006، مداخلة غير مرقمة.

4- محمد عبادي، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الوادي، 2012.

5- مزياني نور الدين وآخرون، **أهمية استخدام طريقة القرض التنقيطي في عملية اتخاذ القرارات في البنوك**، الملتقى الوطني السادس، استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة.

خامسا: مواقع الإنترنت

http://www.djelfa.ifo/vb/shouthread.php?t=30357
http://univ-sba-7olm.org/t5863-topic
http// www. Crédit scoring.com.

http// www. Cnepbanque.dz.

الملاحـــق

الملحق رقم (1) تحديد متغيرات الدراسة

رمز المتغير	المتغير	نوع المتغير	الحالات	القيمة
R_1	السن	كمي	-(20-30) -(31-40) -(41-50) -(51-60) -أكثر من 60	1 2 3 4 5
R_2	الحالة العائلية	نوعي	-متزوج -أعزب	1 2
R_3	عدد الأطفال	كمي	-(0-1) -(2-3) -(4-5)	1 2 3
R_4	نوع المهنة	نوعي	-عامل حر -موظف	1 2
R_5	مجموع الدخل	كمي	-(10000-30000) -(30001-50000) -(50001-60000) -أكثر من 60000	1 2 3 4
R_6	قطاع النشاط	نوعي	-القطاع الصناعي -القطاع التجاري -قطاع الخدمات	1 2 3
R_7	مدة العمل في المؤسسة	كمي	أقل من عام -(1-3) -(3-5) أكثر من 5سنوات	1 2 3 4
R_8	مبلغ القرض	كمي	-30م-100م -101م-500م	1 2

				3
R_9	مدة القرض	كمي	-(10-20) -(20-30) -(30-40)	1 2 3
R_{10}	نوع المسكن	نوعي	-سكن عائلي -سكن فردي	1 2
R_{11}	مساحة المسكن	كمي	-أقل من 100م^2 -100-200م^2 -أكثر من 200م^2	1 2 3
R_{12}	عدد الغرف	كمي	-F_2 -F_3 -F_4 -F_5	1 2 3 4
R_{13}	قيمة المسكن	كمي	-100م-400م -401م-600م -601م-800م -أكثر من 800م	1 2 3 4
R_{14}	استخدام القرض	نوعي	-شراء مسكن -بناء مسكن	1 2
R_{15}	عدد الأقساط المدفوعة	كمي	-أقل من 30 -(30-60) -(60-90) -أكثر من 90	1 2 3 4
R_{16}	أقساط الرهن	كمي	-2000-4000 -4001-6000 -6001-10000 -أكثر من 10000	1 2 3 4
S	نوع الشخص	نوعي	-عاجز -سليم	0 1

الملحق رقم (2)

Matrice de structure

	Fonction
	1
السن	,654
عدد الأطفال[a]	,483
نوع المهنة[a]	-,357
الحالة العائلية[a]	-,303
مجموع الدخل[a]	,288
استخدام القرض	-,253
قيمة السكن[a]	,234
قطاع النشاط[a]	-,205
مبلغ القرض[a]	,178
عدد الغرف[a]	,176
نوع السكن	,153
امساحة السكن[a]	-,132
أقساط الرهن[a]	,083
مدة القرض[a]	-,048
مدة العمل في المؤسسة[a]	,026
عدد الأقساط المدفوعة[a]	,019

الملحق رقم (3)

Résultats du classement[a,c]

		الشخص نوع	Classe(s) d'affectation prévue(s)		Total
			عاجز	سليم	
Original	Effectif	عاجز	21	7	28
		سليم	16	30	46
	%	عاجز	75,0	25,0	100,0
		سليم	34,8	65,2	100,0
Validé-croisé[b]	Effectif	عاجز	13	15	28
		سليم	16	30	46
	%	عاجز	46,4	53,6	100,0
		سليم	34,8	65,2	100,0